

التهميش العمالي العمال الأردنيين واللاجئين

رئيسة فريق البحث: الدكتورة عروب العابد
الباحثون الميدانيون:
عايدة أبو تايه (معان والعقبة)
محمد الشرعة (المفرق والزرقاء)

نحن ممتنون لمؤسسة المجتمع المفتوح على منحتها السخية لإجراء هذا البحث خلال السنتين الماضيتين. كما نشكر فريق الإدارة والدعم اللوجستي في مركز الدراسات اللبنانية CLS ومنظمة تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان اللذين تولوا متابعة تقدم العمل، كما نشكر الدعم والمساعدة الذي تلقيناه من الميسيرين الميدانيين في منظمة تمكين خلال جلسات الحوارات المهنية جعل فرق المحادثات التي عقدت في المحافظات الأردنية الأربع التي غطاها المشروع وقد كان لمشاركتهم دور في تحقيق نتائج بارزة، امتناننا لخولة عبد الله، حمزة السلول، ولباقي الفريق في مختلف محافظات الأردن.

لم يكن بإمكاننا إتمام هذا العمل دون تعاون جميع العمال الذين منحونا وقتهم واهتمامهم للحديث معنا ومشاركة تجاربهم المهنية، الأردنيون واللاجئون من جميع الجنسيات كانوا مرشحين بالحوار والنقاش الذي أجريناه معهم، ونحن نقدر وقتهم ونطمح أن يتمكن هذا التقرير من أن يكون صوتاً لحقوقهم والتحديات التي تواجههم في سوق العمل.

شكراً للبلديات والنقابات والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية الذين حضروا اجتماعاتنا وشاركوا أفكارهم بإهتمام.

الفهرس

٤	المقدمة
٧	النهج البحثي
١١	سوق العمل للأردنيين واللاجئين
١٤	فرص العمل
١٤	١,١ الاتفاق الأردني
١٨	1.2 العقد والرخصة المهنية والحماية الاجتماعية
٣٠	بيئة العمل
٣٣	أ. التمييز والوصم
٣٥	ب. ديناميات الطاقة
٣٦	ج. المنافسة بين الأردنيين واللاجئين
٣٨	المستقبل وأين بعد ذلك ؟
٣٨	أ.بين الاستغلال والتغريب
٣٨	ب. التكامل على المدى الطويل: ضد الإرادة السياسية
٤٠	ج. مسارات تكميلية للقطاع الخاص: حل اقتصادي
٤١	التوصيات
٤٣	فهرس

منذ تأسيسها عام ١٩٤٦، اعتمدت الأردن في الغالب سياسة الحدود المفتوحة، مما جعلها، على مر السنين، ملاذًا آمنًا مهمًا للاجئين الذين تضرروا من الأزمات في الدول المجاورة في الشرق الأوسط. وهي دولة تعاني من موارد محدودة وهشاشة اقتصادية، وتكافح من أجل تأمين الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية لمواطنيها، وقد واجهت تحديات نتيجة لتدفق اللاجئين من الدول المجاورة.

ومن بين سكان الأردن الذين يتجاوز عددهم أحد عشر مليون نسمة، يشكل اللاجئون ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان يعاني كل من اللاجئين والمواطنين من الركود الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب عمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا، وارتفاع معدلات البطالة في العديد من المدن الأردنية، ولا سيما عدم المساواة الناجمة عن السياسات النيوليبرالية. على الرغم من عدم توقيع الأردن على اتفاقية عام ١٩٥١ وافتقاره إلى القوانين المحلية المتعلقة بمعاملة اللاجئين، فإن سياسات اللاجئين في الأردن تتقلب جنبًا إلى جنب مع تدفقات المساعدات الدولية، مما يعزز اقتصاده شبه الريعي لإدارة سكانه المتنوعين. في حين يلتزم الأردن بجوانب معينة من الاتفاقية من خلال مذكرة تفاهم موقعة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٨، فإن اللاجئين المقيمين في الأردن - بعضهم لديهم وضع قانوني مسجل من خلال وزارة الداخلية، والبعض الآخر من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأونروا (على سبيل المثال، لاجئي غزة أو بعض سكان الضفة الغربية) - غالبًا ما يفتقرون إلى الوصول إلى الحقوق على قدم المساواة مع المواطنين أثناء إقامتهم الطويلة.

تُصور القوالب النمطية للاجئين كضحايا يعانون وملتقين للمساعدات، وسبباً في الركود الاقتصادي المستمر والبطالة بين المواطنين. (الكيلاني ٢٠١٤)، يستخدم هذا البحث منهجاً متعدد الجوانب لدراسة وكالة اللاجئين والقدرة على العيش في أي سياق جديد ويسعون إلى إعادة بناء المجتمع المهني والمجتمعي الذي ينتمون إليه. إن المجتمعات كما درسها هيكس (١٩٩٤) تعيد تعريف نفسها وإعادة تشكيلها استجابة لـ «التأثيرات الداخلية والخارجية»، وتسعى إلى إعادة خلق أنماط جديدة داخل البنية الاجتماعية التي تعيش فيها.

هذا البحث مبني على أدلة/ وتجارب للاجئين النشطين اقتصاديًا في المهارات المهنية التي أصبحت ممكنة ومتاحة لهم من خلال السياسات المصممة خصيصًا في ميثاق الأردن. ففي عام ٢٠١٦، وبعد اجتماع المجتمع الدولي في لندن استجابة لأزمة اللاجئين السوريين، أعطى الأردن الإذن للاجئين السوريين بالعمل في مجموعة مختارة من الوظائف المفتوحة لهم وتقتصر على قطاعات معينة: الزراعة والبناء وبعض الخدمات.

يسعى هذا العمل إلى توسيع نطاق الأدبيات الموجودة (الكيلاني ٢٠١٤، لينر ٢٠٢٠، منظمة العمل الدولية ٢٠٢١) حول سياسات الدولة المضيفة للاجئين من خلال تصوير اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة كعمال نشيطين يتجاوزون ظروفهم على الرغم من القيود. اعتمدت الأدبيات الميثاق الأردني لحقوق العمل الذي منحه للاجئين السوريين. ومع ذلك، بدأت الحقوق غامضة بالنسبة لما تعرض له اللاجئون تجريبياً في أماكن عملهم. ومن خلال دراسة تجارب كل من المواطنين واللاجئين، تسعى هذه الدراسة إلى وضع الأفراد في سياق أطر مجتمعية أوسع، وتسهيل الضوء على جهودهم لاغتنام الفرص على الرغم من ظروف العمل الصعبة.

إن فهم الأفراد ضمن سياقاتهم الزمانية والمكانية يسمح باستكشاف أعمق لأهمية مهاراتهم والطرق التي يسعون بها لتوجيه قوتهم في البيئة المناسبة، سواء من خلال الانخراط في سوق العمل أو العمل كمجتمع صغير. يتحدى هذا النهج السائد الذي يصور اللاجئين كمتلقين سلبيين للمساعدات وعبء على البلد المضيف، بدلاً من التأكيد على مشاركتهم النشطة في تشكيل مصيرهم. علاوة على ذلك، استخدم هذا العمل نهجًا متعدد الجوانب حيث تمت دراسة جميع اللاجئين من الجنسيات المتنوعة إلى جانب الأردنيين كوسيلة لتسهيل الضوء على المهنيين من خلفيات متنوعة ومعالجة الثغرات في السياسات التي لم تنجح في استيعاب جميع مجموعات اللاجئين على قدم المساواة. إن «الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين في سوق العمل» وفقاً لخطة الاستجابة الأردنية، قد طغى على احتياجات مجموعات اللاجئين الأخرى مثل العراقيين واليمنيين والفلسطينيين الذين طال أمد لجوئهم والذين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة. يدرس هذا العمل التحديات المتنوعة التي تواجهها مجتمعات اللاجئين المختلفة ويمنع إعطاء الأولوية لمجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى بناءً على أولويات التمويل فقط، مما يضمن أن تكون الاستجابة شاملة ومنصفة.

كان الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين في سوق العمل بفرصه المحدودة وارتفاع معدل البطالة مثل الأردني(المرجع) عبارة زائدة عن الحاجة في تقارير السياسات وخطابات الحكومة. ورغم أن القلق واضح، إلا أن الغموض لا يزال قائماً بشأن المعنى الدقيق للاندماج الاجتماعي. هل يشمل ذلك خلق فرص عمل للاجئين السوريين، أو توجيه مهاراتهم إلى المناطق المحتاجة، أو التأكيد على مهاراتهم التنافسية التي قد تؤثر على مهارات الأردنيين؟ وقد راقب الخطاب الرسمي بقلق مجموعات اللاجئين الأخرى، مثل العراقيين واليمنيين والفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة ويعيشون أيضاً في الأردن ويمثلون مجتمعاً يبلغ عدده بضعة عشرات الآلاف. وفي قلقها المتكرر، فإن الخطاب الرسمي لا يفسر البطالة ولا ارتباطها بالمهارات والاحتياجات التدريبية في سوق العمل.

يتلخص السؤال الرئيسي للبحث فيما يلي :

كيف تمكن الأفراد ذوي المهارات المهنية من التنقل في حياتهم ودوائرهم الاجتماعية الأوسع وسط فرص عمل محدودة؟

وأما أسئلة البحث الفرعية التي تسعى لفهم التساؤل الرئيس فهي:

- ما الاستراتيجيات التي استخدمها اللاجئون في التعامل مع المهارات التقليدية (غالبًا مع حقوق غامضة) واستخدموها لتأمين فرص عمل مدرة للدخل؟
- ما التكتيكات والأساليب المحددة التي يستخدمها اللاجئون الذين يمتلكون مهارات تقليدية للحصول على عمل يدر الدخل. (الكشف عن الأساليب والتكيفات المبتكرة المستخدمة استجابة للتحديات التي تفرضها فرص العمل المحدود).
- هل سهّلت بيئة العمل في البلد المضيف، التي تشمل المهن المنزلية والقطاعات العام والخاص والعمل الحر، أو أعاققت الأفراد المهنيين والمهرة في الاستفادة من خبراتهم؟ (السعي إلى فهم كيف تؤثر عوامل مثل الوصول إلى القطاعات المختلفة، والأطر التنظيمية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية على قدرتهم على الاستفادة من خبراتهم).
- ما دور الجيل والمهن الموروثة، حيث سعى البحث إلى الاستفسار عن السياق التاريخي والمادي للمهن أو المهارات التي يمتلكها الأفراد، ومعرفة ما إذا كانت موروثة أم مكتسبة من خلال التدريب أو التعلم الذاتي أو التجربة.

ومن خلال دراسة تجارب اللاجئين والمواطنين المهرة، قام المشروع البحثي بتفكيك السياقات والعلميات الاجتماعية² التي وضعت هؤلاء المهنيين في المجتمع وأنشأت العناصر المادية والمعنوية³ لتجارب حياتهم. تشمل العمليات الاجتماعية التفاعلات والتكيفات والتعديلات المستمرة التي يقوم بها الأفراد والجماعات أثناء إنشاء وتحسين العلاقات وأنماط السلوك. تتشكل هذه الديناميكيات وتتطور بشكل أكبر من خلال التفاعلات الاجتماعية المستمرة⁴.

Mainwaring and Brigden 2016) in Crawley and Jones 2020 p.3228

2

Crawley and Jones 2015:3245

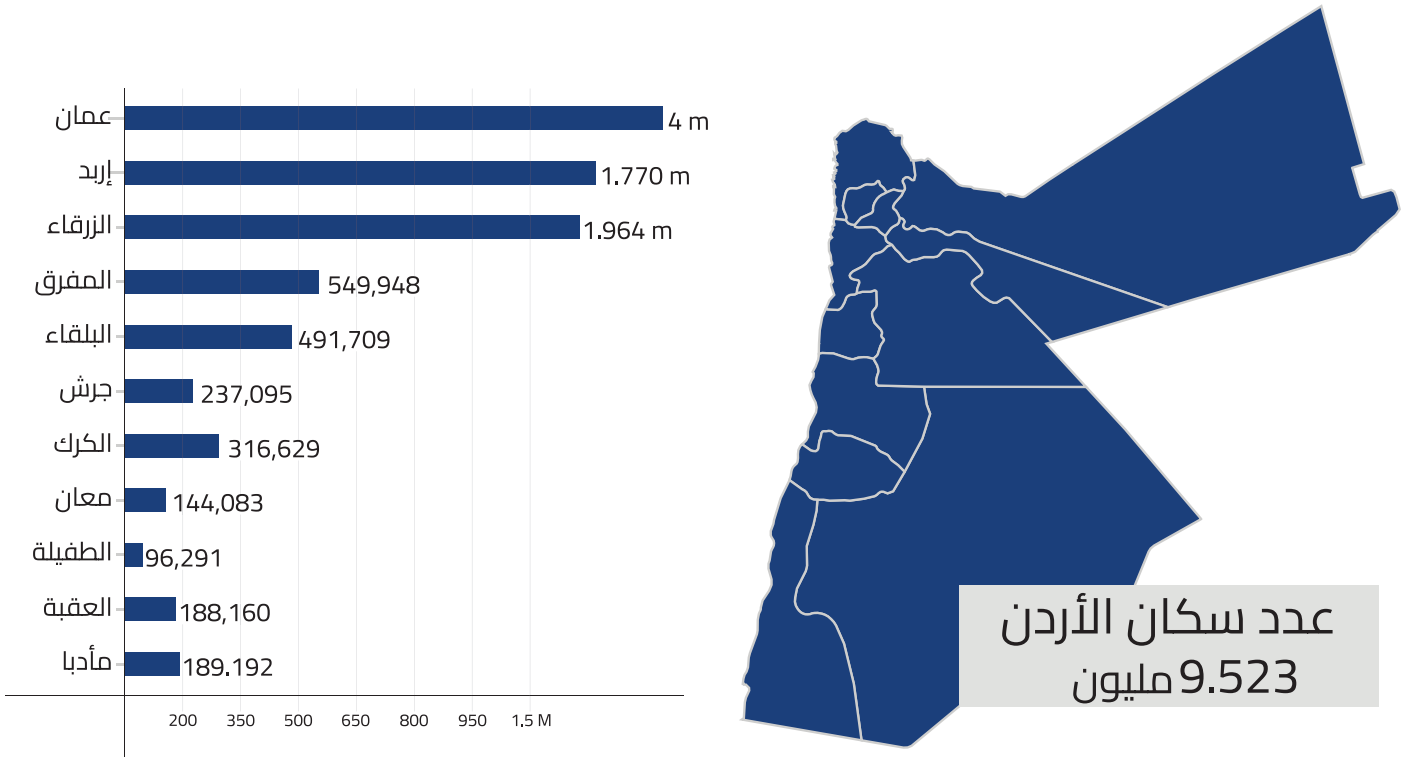
3

<https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/social-processes-the-meaning-types-characteristics-of-social-processes/8545>

4

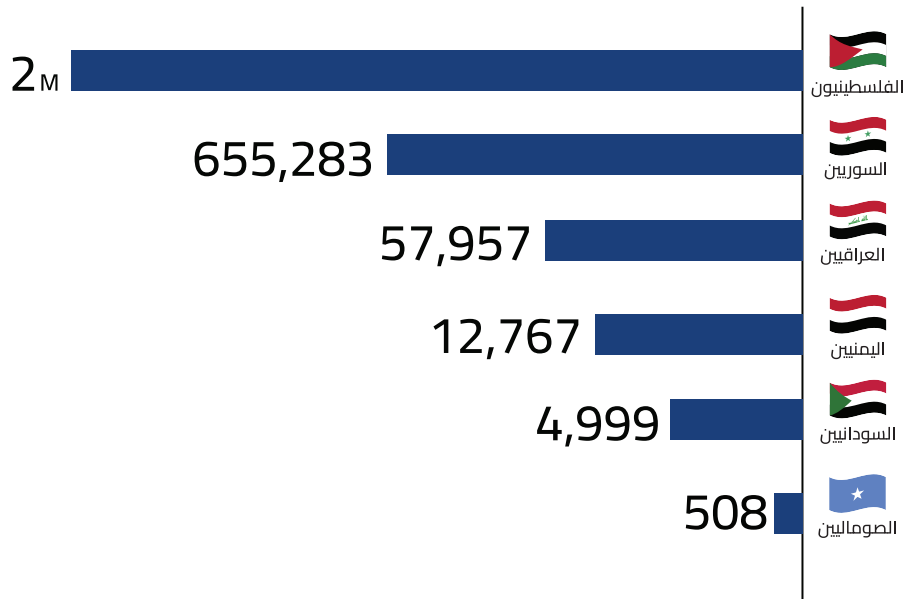
من خلال سياسة الحدود المفتوحة، استقبل الأردن اللاجئين الباحثين عن ملاذ آمن. اللاجئون الفلسطينيون الذين وصلوا الأردن عام ١٩٤٨ حصلوا على الجنسية عام ١٩٤٩ وخضعوا لقانون الجنسية الأردنية. والذين وصلوا عام ١٩٦٧ من قطاع غزة كانوا يحملون وثيقة السفر المصرية، لم يشملهم قانون الجنسية الأردني لذلك تم منحهم وثيقة سفر مؤقتة. بعد خطاب الفصل بين الضفة الغربية والضفة الشرقية عام ١٩٨٨ الذي ألقاه الملك الراحل الحسين بن طلال، احتاج بعض الفلسطينيين الذين ينحدرون من الضفة الغربية إلى الاحتفاظ بوضعهم القانوني في الأردن من خلال جواز سفر مؤقت لمدة عامين. ويبلغ عدد أصحاب الجوازات المؤقتة حسب تعداد ٢٠١٥ حوالي ٦٥٠,٠٠٠ فلسطيني، وقد دفعت حرب الخليج الكثير من اللاجئين العراقيين إلى دخول الأردن والذين كانوا يعبرون إلى بلد ثالث. وقد بلغ عددهم في الأردن عام ٢٠٠٤، بحسب مسح فافو (٢٠٠٥)، ما يقارب النصف مليون لاجئ. وبحلول عام ٢٠١٠، اضطرت أعداد كبيرة من العراقيين إما إلى العودة إلى بلادهم أو إعادة توطينهم. جلبت ثورة الربيع العربي تدفقات جديدة من اللاجئين من سوريا واليمن. ويمثل اللاجئون السوريون أكبر عدد من اللاجئين منذ عام ٢٠١٢، تدفقوا ببطء عبر السنوات الأولى من الأزمة السورية، إلى أن وصل عددهم ما يقرب من ١,٣٠٠,٠٠٠ (وزارة الداخلية ٢٠٢٣). وقد تم منحهم وضعاً خاصاً ضمن خطة الاستجابة التي يقودها المجتمع الدولي بالاتفاق مع الحكومة الأردنية بهدف احتوائهم في منطقة الشرق الأوسط وضمان اندماجهم الاقتصادي لحين إيجاد حل لعودتهم.

وفي الوقت نفسه، كان المزيد من اللاجئين يدخلون الأردن، يدخلون الأردن مدفوعين بالصراعات الأخرى في المنطقة العربية. حيث يقيم بضعة آلاف من اللاجئين اليمنيين والسودانيين والصوماليين في الأردن، وأغلبهم في انتظار إعادة توطينهم. تقدم البعض منهم بطلب للحصول على تصريح عمل وهم قادرون على الوصول إلى بعض الفرص الاقتصادية. أما الذين وصلوا إلى الأردن بعد عام ٢٠١٩، فلم يتمكنوا من التسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بسبب توقف تسجيل الوافدين الجدد.



المجموعة المستهدفة في هذا البحث هي العمال الأردنيين واللاجئين (السوريين، الفلسطينيين، العراقيين، السودانيين، الصوماليين، اليمنيين) مع التركيز على الفرص الاقتصادية المتاحة لهم ضمن القطاعات المهنية التي أصبحت مفتوحة أمام اللاجئين. المشاركون في هذا البحث هم من الأفراد ذوي المهارات أو المهن المهنية في الزراعة والصناعة والبناء والعمل الحر (بما في ذلك المهن المنزلية).

أعداد اللاجئين المسجلين في الأردن من كل الجنسيات 2023م



استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي لدراسة الأفراد ذوي المهارات والمهون من اللاجئين والأردنيين في مختلف القطاعات المهنية في الأردن. القطاعات الأربعة التي تمت دراستها هي: الزراعة والبناء والصناعة والعمل الحر والمهون المنزلية. تم إجراء البحث، بناءً على أدلة وتجارب العمال في أربع محافظات هي: العقبة، معان، الزرقاء، والمفرق. وشمل مدناً حضرية وبلدات ريفية تجمعات الخيام الرسمية وغير الرسمية. في حين أن الأدبيات وتقارير السياسات الحالية (ستاف وهيليسوند، ٢٠١٥، كرافت وآخرون ٢٠١٩، منظمة العمل الدولية ٢٠٢١) ركزت في كثير من الأحيان على المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل عمان وإربد في أعقاب تدفق اللاجئين السوريين، فقد سعى هذا البحث إلى التعامل مع العمال في المدن و البيئات الريفية والمناطق ذات الموارد المحدودة والمجتمعات المهمشة. في البداية، رسم فريق البحث خرائط للمناطق التي يتجمع فيها اللاجئون بشكل متكرر أو يقيمون على مقربة من بعضهم البعض لفهم ديناميكيات أنظمة الدعم الاجتماعي والمجتمعي. وبعد ذلك تم تحديد هوية اللاجئين من خلال تحديد أماكن عملهم داخل كل قطاع وتحديد خصائص كل محافظة التي شملها البحث.

تم تنظيم النهج النوعي للبحث إلى مرحلتين متميزتين. أولاً، إجراء المقابلات الفردية وجهاً لوجه باستخدام استبيان شبه منظم، تم تصميمه للتعمق في روايات الأفراد السابقة وتصوراتهم عن تجاربهم المهنية. تم تطوير دليل المقابلة بناءً على أسئلة البحث، بهدف الحصول على إجابات غنية ودقيقة فيما يتعلق بتجاربهم السابقة في العمل والتحديات القانونية والاجتماعية والاقتصادية. خضع هذا الدليل لمرحلة تجريبية مدتها شهر واحد لضمان الوضوح والفعالية في إشراك الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. تكونت العينة من ٤٠ شخصاً تم اختيارهم بعناية لتعكس مجموعة متنوعة من وجهات النظر. الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أعطى الأولوية للتمثيل من مختلف المستويات داخل مجتمع البحث. وبمساعدة ميسرين في كل محافظة، تم إجراء هذه المقابلات في مجموعة متنوعة من الأماكن، بما في ذلك المراكز المجتمعية والبلديات ومساكن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، مما يعزز المناقشات المفتوحة والصريحة.

ثانياً، تم تصميم مجموعات النقاش المعمق، أطلقنا عليها اسم «حوار المهنيين»، لتعزيز المشاركة من جوانب متعددة بين المشاركين، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل النوع الاجتماعي والجنسية والخلفية التعليمية والأسرية، تم عقد هذه الجلسات بمتوسط ٤ إلى ٦ جلسات مناقشات في كل محافظة. جمعت هذه المناقشات عملاً من خلفيات متنوعة لتبادل خبراتهم ومعارفهم والتحديات التي يواجهونها في مجالهم المهني والعمل الذي يمارسونه، ولكل منهم حقوق وأوضاع قانونية مختلفة حسب جنسياتهم وخلفياتهم المهنية والتوزيع الجغرافي الذي يعيشون فيه. كان الهدف من عقد مجموعات الحوار هذه، التي تمت بطريقة تشاركية، هو إلقاء الضوء على الفجوات في السياسات التي تؤثر على العمال في البلد المضيف، ومقارنة الحقوق مع المواطنين، الذين غالباً ما يعانون من ظروف مهمشة، ومعالجة احتياجاتهم المختلفة، وإنشاء شبكة داعمة بين المواطنين واللاجئين المشاركين للمساعدة المتبادلة.

وشمل الجانب الآخر من منهج البحث إشراك أصحاب المصلحة وصانعي السياسات من كل محافظة في جلسات مخصصة. دُعِيَ للمشاركة فيها ممثلون عن النقابات العمالية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي والمراكز المجتمعية المدنية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وهيئات الأمم المتحدة المشاركة في المشاريع المتعلقة بالتوظيف،. خلال السنة الأولى، لعب المشرفون الذين تم توظيفهم لإدارة هذه المناقشات دورًا في إثارة الأسئلة والفضول بشأن الوضع الراهن للاجئين. وفي السنة الثانية تم إدارة النقاش والحوار من قبل فريق البحث نفسه. في جميع هذه النقاشات، حضر أعضاء من منظمة تمكين وهو الشريك القانوني للبحث لإعطاء أي توجيهات مطلوبة للمشاركين في جلسات الحوار فيما يتعلق بالسياسات واللوائح وأي أسئلة قانونية مطلوبة من سوق العمل.

قبل إجراء المقابلات الفردية، تم الحصول على الموافقة المستنيرة من كل مشارك، مع التأكيد على أن المشاركة طوعية و للمشاركة الحق في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تداعيات. وتم تطبيق تدابير السرية بشكل صارم لحماية هوية جميع المشاركين، بما في ذلك استخدام أسماء مستعارة وبروتوكولات تخزين البيانات الآمنة. علاوة على ذلك، تم اتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من أي ضرر أو ضيق محتمل ناتج عن المناقشات حول مواضيع حساسة مثل النزوح والوضع القانوني وبيئات العمل.

سوق العمل للأردنيين واللاجئين

إن غياب الطول الدائمة للعديد من اللاجئين في الشرق الأوسط⁵ وفشل العمل السياسي (جاكوبسون ٢٠١٩) بشأن ما قد يتعلق بالعودة إلى الوطن أو الاندماج أو إعادة التوطين، قد ترك اللاجئين عالقين في وضع قانوني واجتماعي واقتصادي في طي النسيان. ويبدو أن المشاركة الاقتصادية النشطة هي الحل، خاصة في دولة متوسطة الدخل مثل الأردن.

بالرغم من مبادرات مثل ميثاق الأردن الذي يوفر محدودية الوصول إلى فرص العمل في قطاعات محددة، إلا أن عدد كبير من اللاجئين أنفسهم يواجهون تحديات في تقرير مصيرهم ويسعون إلى البحث عن الأمن والاستقرار في الأردن لعدم قدرة البلد المضيف على استيعاب التضخم السكاني الهائل وأزمة اللاجئين. والتكلفة العالية كما يوضح تقرير خطة الاستجابة الأردنية، أثقل كاهل الميزانية بحوالي ٣,٧٥٠ دولارًا لكل لاجئ (خطة الاستجابة الأردنية، ٢٠٢٠). ورغم أن الميثاق يركز على أجندة التنمية ويؤكد الدور الإنساني من خلال مشاركة هيئات المجتمع المدني، إلا أنه لم يحقق أهدافه كما هو مخطط لها في التقارير السنوية ويبدو أن رأس المال البشري للاجئين لم يتم استثماره بشكل استراتيجي في الاقتصاد (إمبوسيلو ٢٠٢١،) (تسوراباس، ٢٠٢٠)، (منكوتك ونشوان ٢٠١٩).

لم تكن الاستجابة لأزمة اللاجئين كافية على عدة مستويات، ولا تزال غير كافية. وكان التمويل انتقائياً لمجموعة واحدة فقط من اللاجئين وهم السوريون. اللاجئون الآخرون تحديداً اليمنيون والسودانيون والصوماليون يشعرون بعدم وجود التمويل الموجه لهم، أيضاً لقد تقلص التمويل المقدم للسوريين على مدى السنوات القليلة الماضية تدريجياً، مما أثر بالتالي على نوع ونوعية الأنشطة والدعم المقدم للاجئين السوريين.

”بلغ حجم التمويل لخطة الاستجابة الأردنية لأزمة السوريين في العام الماضي ٦٦٣ مليون دولار أمريكي من أصل ٢,٢ مليار دولار، بنسبة ٢٩,٢ في المئة، وفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي أشارت إلى أن قيمة العجز في تمويل الخطة بلغت حوالي ١,٦١٢ مليار دولار بنسبة ٧٠,٨ في المئة“^٦

⁵ <https://resourcecentre.savethechildren.net/document/shrinking-horizons-for-hope-syrian-refugees-reflect-on-their-priorities-on-durable-solutions-after-a-decade-in-displacement>

⁶ <https://jordantimes.com/news/local/syrian-refugee-crisis-worsening-due-decline-funding-%E2%80%93-experts, 29 Feb 2024>

وسواء كانت الحرب على أوكرانيا كما يزعم المسؤولون (المرجع نفسه) أو الحرب الجديدة ضد الفلسطينيين في غزة هي التي قد تؤدي أيضًا إلى تقليص الميزانية بشكل أكبر، فإن استنزاف الموارد لصالح «الاقتصاد اليتيم للاجئين» في الأردن (تسوراباس ٢٠٢٢) كان مصدر قلق بالغ الأهمية، علاوة على ذلك، كانت إحدى ركائز خطة الاستجابة هي تعزيز الإدماج الاجتماعي مع تعزيز القدرة على الصمود. وتطمح وزارة التخطيط الأردنية إلى استدامة الاستقرار والمشاركة الاقتصادية الجيدة من خلال توزيع الأموال المخصصة على الخدمات الأردنية التي يمكن أن تخدم الأردنيين وأيضا اللاجئين السوريين. كنهج متوازن لتحقيق التنمية على المستوى الوطني وتقديم الخدمات الإنسانية اللازمة. وقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في ميثاق الأردن ٢٠١٦ الذي أعطى الحق للاجئين في العمل في قطاعات معينة كوسيلة لتسهيل تحقيق الإدماج الاجتماعي لهم من خلال حركة العمالة. « في ورشة عمل محلية حول توظيف اللاجئين بدأ مسؤول رفيع المستوى في المفوضية كلمته بالقول أن المفوضية تطالب المسؤولين الأردنيين بمستوى الاعتماد على الذات الذي تمكن اللاجئين السوريون من تحقيقه في سوق العمل الأردني»، ووفقاً لإيستون كالابريا (٢٠٢٣)، يركز الخطاب الاقتصادي المعاصر بشكل كبير على اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وإعطاء الأولوية للتوظيف وسبل العيش، وتقليل الاعتماد على المساعدات، وهو ما يعكس الاهتمام السائد بالجوانب المالية.

يشير تحليل إيستون كالابريا >Easton-Calabria إلى أنه في حين قد يسعى اللاجئون إلى الاعتماد على أنفسهم بسبب الافتقار إلى خيارات سبل العيش الآمنة والرسمية، إلا أنه يمكن أيضًا استخدامهم كعمال في سياق الاقتصاد الليبرالي من خلال المبادرات التي يديرونها؛ «يُنظر إلى السوق على أنه يوفر الفرص والحوافز للأفراد لاستغلال ممتلكاتهم بالكامل (العمل في حالة العمال) بينما يمنعهم من استغلال المزايا التي قد توفرها لهم الملكية من خلال إدخالهم في منافسة مع آخرين يتمتعون بمهارات مماثلة» (ويلكنسون ٢٠٠٧). وعلى هذا النحو، يتم إجبار اللاجئين على المشاركة في المساعدة القصيرة الأجل والمحدودة مع تشجيعهم بقوة على تأمين فرص العمل بسرعة. وبالتالي فإنهم يواجهون ضغوطًا كبيرة لتحقيق الاستقلال المالي على الرغم من مواجهتهم العديد من العوائق التي تحول دون الوصول إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، أصبح اللاجئون أنفسهم يأخذون الآن بشكل متزايد الاعتماد على الذات في عمليات صنع القرار الخاصة بهم (Betts et al., ٢٠١٥, Easton-Calabria, ٢٠١٨).

ومن ناحية أخرى، يواجه الأردن تحديات تتمثل في ارتفاع معدل البطالة نسبيًا ومعدل المشاركة في القوى العاملة الذي يبلغ ٣٩,٢٪، وهو ما يظل من أدنى المعدلات في العالم. وعلى الرغم من أن عدد فرص العمل يتناسب مع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل (٦٥,٠٠٠-٧٠,٠٠٠ سنويًا)، إلا أن معدل البطالة مرتفع نسبيًا وقد بلغ ٢١,٤ لشهر نوفمبر ٢٠٢٣.^٨

ومع ذلك، كما حل الحسيني في ورقته السياسية⁹، فإن إحدى الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني، التي لم يتم أخذها في الاعتبار في إحصاءات التوظيف والبطالة التي تُعدها وزارة العمل هو تدفق العمال الأجانب ذوي المهارات المنخفضة، اللاجئين في سن النشاط الاقتصادي في سوق العمل، والهجرة الخارجية للعمال الأردنيين ذوي الخبرة والمهارة إلى الخليج، والبطالة الظاهرة (العمل الثانوي)، والبطالة المقنعة غير المرئية (انخفاض الإنتاجية)، والبطالة غير الرسمية حيث يقال إن الاقتصاد غير الرسمي يغطي من خمس إلى سدس العمالة في القوى العاملة الأردنية.

ويعود تراجع معدلات النشاط الاقتصادي بين الأردنيين في المقام الأول إلى عوامل هيكلية اجتماعية واقتصادية مختلفة¹⁰. حيث يتمتع سكان الأردن بطبقة سكانية غالبيتها من الشباب، مما يؤدي إلى وجود عدد كبير من طلاب المدارس الثانوية والجامعات غير الناشطين اقتصاديًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك نسبة ملحوظة من الأردنيين لديهم دخل كافٍ للامتناع عن العمل، حيث يشكلون 8٪ من السكان (DOS، 2010). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتماد خطط التقاعد المبكر على نطاق واسع بين موظفي القطاع العام، حيث تم تحديد سن التقاعد عند 60 عامًا بدلاً من 65 عامًا للرجال و50 عامًا للنساء، بالإضافة إلى الدعم المالي من الأقارب العاملين في دول الخليج. علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من النساء الأردنيات منشغلات بالأعمال المنزلية ويتم تصنيفهن على أنهن «ربات بيوت». كما تسلط البيانات الإحصائية الضوء على الزواج باعتباره عائقًا أمام مشاركة المرأة في سوق العمل.

يشمل الخطاب حول الاعتماد على الذات عدة أسس، سواء كان ذلك يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل وإمكانية الوصول إليها باستثمار رأس المال البشري ووكالة اللاجئين والمواطنين على حد سواء، وما إذا كان يتعلق ببيئة العمل مع ديناميكيات السلطة المتعددة مما يؤثر على استقرار العامل وحمائته الاجتماعية. إن تحديد هذه الأسباب له أهمية في فهم الظروف التي يتم فيها تشجيع اعتماد اللاجئين على أنفسهم أو تحقيق الاندماج الاجتماعي. وتهدف الأقسام الفرعية التالية إلى تفكيك هذه المتغيرات من أجل فهم ما إذا كان الإدماج المطالب به على المستويين الاجتماعي والاقتصادي قد تم تحقيقه أم لا. فرص العمل

١,١ الاتفاق الأردني

في شباط/فبراير ٢٠١٦، دعا الأردن إلى اتباع نهج شامل لمعالجة تأثير أزمة اللاجئين السوريين على اقتصاده خلال مؤتمر لندن للمانحين. وأدى ذلك إلى إنشاء الميثاق الدولي من أجل الأردن، الذي ترأسته عدة دول ومؤسسات دولية والذي تعهد بتقديم ٧٠٠ مليون دولار في شكل منح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار في شكل قروض. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صادق الاتحاد الأوروبي على ميثاق الأردن كجزء من أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن. وكان التركيز الأساسي لهذه الاتفاقية هو توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل للسوريين في الأردن على مدى ٣ إلى ٥ سنوات. والتزم الأردن بإزالة العوائق التنظيمية التي تحول دون توظيف اللاجئين وخفض رسوم تصاريح العمل للوظائف ذات المهارات المنخفضة من ٧٠٠ إلى ١٠ دنانير أردنية. حدد الاتفاق ثلاثة أهداف شاملة (تسوراباس ٢٠٢٢) :

١. تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنمية تجتذب استثمارات جديدة وتفتح سوق الاتحاد الأوروبي بقواعد منشأ مبسطة، مما يخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين مع دعم الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الصراع.
٢. إعادة بناء المجتمعات الأردنية المضيفة من خلال التمويل الكافي من خلال المنح المقدمة لخطة الاستجابة الأردنية ٢٠١٦-٢٠١٨، ولا سيما قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود.
٣. توجيه المنح الكافية والتمويل الميسر لدعم إطار الاقتصاد الكلي وتلبية احتياجات الأردن التمويلية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، كجزء من دخول الأردن في برنامج جديد لتسهيل الصندوق الممدد مع صندوق النقد الدولي (الحكومة الأردنية، ٢٠١٦).

ويطمح الاتفاق إلى تحويل الاقتصاد الأردني من تقديم الخدمات إلى الإنتاج الصناعي. على وجه الخصوص، كما قال بيتس وآخرون: «من خلال السماح للاجئين بالعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة، يأمل الأردن في جذب الدعم الإضافي اللازم لإنجاح استراتيجية التنمية الوطنية الخاصة به. » (Betts et al. ٢٠١٧). وكان ذلك ممكناً من خلال الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية للسلع المنتجة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة (في المرفق والعقبة والمحافظات الأخرى) مع درجة معينة من المشاركة السورية (١٥٪)، وشريطة أن يصدر الأردن ٢٠٠ ألف تصريح عمل للسوريين.

وشدد الاتفاق على التكامل الاقتصادي للاجئين السوريين من خلال تصاريح العمل الخاصة بقطاعات محددة. ومع ذلك من الناحية العملية، يبدو أن الإدماج المزعوم للسوريين في الاقتصاد لم يرق إلى المستوى المطلوب. أبحاثنا الميدانية،¹¹ إلى جانب الأدبيات الموجودة، حددت قضيتين رئيسيتين:

أولاً، هناك مفهوم خاطئ مفاده أن مجرد الحصول على تصريح عمل يضمن التوظيف - وهي فكرة تبالغ في تبسيط تعقيدات البطالة المعاصرة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة في الأردن، في الواقع، يتطلب تأمين فرص العمل جهودًا استباقية من المرشحين.

ثانياً، التركيز على قطاعات محددة مثل الزراعة والبناء والتصنيع يتجاهل الطبيعة غير الرسمية للعمالة داخل هذه الصناعات. يتردد العديد من اللاجئين السوريين في التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل لمدة عام واحد صادر عن وزارة العمل، لأنهم يخشون أن يؤدي ذلك إلى تقييد قدرتهم على استكشاف فرص عمل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يفشلون في إدراك فوائد تصريح العمل بسبب الطبيعة غير الرسمية لعملهم، وغالبًا ما يكونون عمالًا شبه ماهرين.

على سبيل المثال، سلط أحد اللاجئين السوريين الضوء على معضلتهم:

”أنا متخصص في صيانة السيارات ولدي خبرة طويلة في القيام بذلك بعد أن عملت في أوروبا وكان لدي ورشة عمل في لبنان. لدي تصريح عمل كعامل لإصلاح العجلات. لا يمكنني التقدم للحصول على تصريح عمل مع تخصصي لأنه ليس وظيفة مفتوحة وفقًا لقائمة المهن المفتوحة. أنا أعمل بشكل غير قانوني في المهارة التي أتفوق فيها. حتى أنني قمت بتدريب اثنين من الأردنيين في هذا المجال لأصبح ماهرًا في صيانة السيارات، لكنني أخاطر بتجريبي من قبل مفتشي وزارة العمل وأدفع الكثير من المال لهم لأنني غير قانوني. لماذا لا أستطيع العمل في تخصصي، وكسب المال الذي أستحقه وتدريب الأردنيين المحليين في معان، حيث يوجد عدد قليل جدًا في هذا المجال وأدفع ضرائبي للدولة بناءً على مكاسبي.“

٢٦-٢٦-٢٣، لاجئ سوري، السبت ٢٣/٧/٢٠٢٢م، محافظة معان.

وعلى الرغم من مهاراتهم العالية في صيانة السيارات، إلا أنهم يقتصرون على قبول تصريح عمل كعامل إصلاح عجلات بسبب الطبيعة التقييدية لقائمة وظائف وزارة العمل. وهذا يجبرهم على العمل بشكل غير قانوني في مجال خبرتهم، مما يعرضهم لخطر فرض غرامات ودفع مبالغ كبيرة لمفتشي العمل. وهم يعجزون عن إحباطهم لعدم قدرتهم على الاستفادة من مهاراتهم، والمساهمة في الاقتصاد المحلي، وتدريب الأردنيين في مجال عملهم، لا سيما في مناطق مثل معان حيث تندر مثل هذه الخبرة.

توضح هذه الحالة الانفصال بين النوايا السياسية والواقع الفعلي الذي يواجهه اللاجئون السوريون الذين يبحثون عن فرص اقتصادية في الأردن. تتطلب معالجة هذه التحديات اتباع نهج أكثر دقة يعترف بالمهارات والتطلعات المتنوعة للاجئين مع ضمان أن يكون اندماجهم في الاقتصاد الرسمي ممكنًا ومفيدًا لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وعلى هذا النحو، أنشأ الميثاق إطارًا واسعًا وغامضًا للتوظيف، والذي لم ينجح في نهاية المطاف في ضمان ظروف العمل اللائق للاجئين السوريين، وأهمل اللاجئين غير السوريين، وعلى وجه الخصوص، في القطاعات المحدودة المحددة مسبقًا، لم يضمن الاستقرار الوظيفي. وبدلاً من ذلك، «من المرجح أن يكون لها تأثير هامشي على فرص العمل»^٢

«أنا مصففة شعر، أعمل من الساعة ٩ صباحًا حتى ٧ مساءً. لم أكن أعرف العملة الأردنية في البداية ولم أدرك أن الزبائن كانوا يدفعون لي أقل من اللازم كان صاحبة المحل بالكاد يدفع لي الأجرة بالشهر، لم يُسمح لي بأخذ إجازة لأي سبب من الأسباب. كانت تخصم ٤٠ دينار إذا تغييت عن العمل، وتجبرني على دفع ثمن فنجان القهوة الذي أشربه. طلبت منها أن تصدر لي تصريح عمل حتى أعمل بشكل قانوني. لم تقبل أبدًا واضطرت إلى التوقف عن فعل ما كنت أستمتع بفعله.»

(MQ٠٢-، سورية، السبت ٦/٤ /٢٠٢٢، محافظة المفرق)

وكما أشار منكوتك ونشوان Mencutek and Nashwan (٢٠٢٠)، فقد خلق ميثاق الأردن أيضًا توترات بشأن إمكانية توظيف السوريين في الأشغال العامة مثل البلدية. وكان بعض المسؤولين المحليين مترددين في توظيف السوريين، معربين عن تفضيلهم لتوظيف الأردنيين، وأثاروا مخاوف بشأن التوزيع العادل لفرص العمل. علاوة على ذلك، ركز ميثاق اللاجئين بشكل كبير على تعزيز الاندماج الاجتماعي وتعزيز القدرة على الصمود بين اللاجئين ومع ذلك، هذا التركيز في المقام الأول كان على اللاجئين السوريين، مع القليل من الاهتمام باللاجئين من الجنسيات الأخرى. على سبيل المثال، واجه لاجئ يمني مقيم في محافظة الزرقاء تحديات في الحصول على عمل يتوافق مع خبرته في ميكانيكا السيارات.

«أن لاجئ يمني يعيش في محافظة الزرقاء، متخصص في ميكانيكا السيارات ولكن لتأمين فرصة عمل لي اشتغلت في مخبز!، صاحب العمل يخفيني في قبو عن رقابة مفتشي وزارة العمل.»
(J-ZQ ٠١٣ لاجئ يمني، الزرقاء ٢٠٢٢/٠٧/١٢).

وهذا يسلب الضوء على التفاوت في الاهتمام و«المساعدات التنموية التمييزية»^٣ المقدمة لمجموعات اللاجئين المختلفة، حيث يحظى السوريون بمزيد من التركيز بينما يتم تجاهل الجنسيات الأخرى. ونتيجة لذلك، تأثر اللاجئون السوريون وغير السوريين على حد سواء بعدم اليقين المحيط بظروف العمل وقدرتهم على الحفاظ على مستويات معيشية مستدامة.

«أنا عراقي وليس لدي تصريح عمل، أحتاج إلى العمل لضمان دخل منتظم. أنا أعمل حداً ومكان العمل بعيد جداً عن مسكني. يتم خصم رسوم النقل من دخلي وليس من المفترض أن أطالب باسترداد هذه الأموال، أعمل بشكل غير قانوني ولطالما شعرت بالخوف من ترحيلي من الأردن إلى العراق حيث أتي أوجهه التهديد.»
(J-ZA ٠٠٨، لاجئ عراقي، مساعد حدا، ٢٠٢٢/٠٧/٤، محافظة الزرقاء)

يؤدي الافتقار إلى الدعم الموجه للاجئين غير السوريين إلى تفاقم نقاط الضعف لديهم ويعيق قدرتهم على الاندماج في اقتصاد ومجتمع البلد المضيف. ولذلك، من الضروري أن تكون السياسات والتدخلات الخاصة باللاجئين شاملة وتلبي الاحتياجات المتنوعة لجميع مجموعات اللاجئين، بغض النظر عن جنسيتهم.

1.2 العقد والرخصة المهنية والحماية الاجتماعية

”نحن نطلب من اللاجئين السوريين التقدم بطلب للحصول على تصاريح عمل، لكنهم يرفضون. لا يريدون أن يكون لهم وضع قانوني ومستقر“
(مسؤول في الحكومة الأردنية ٢٠٢٣/٢٠٢٠).

يرى كثيرون على المستوى الرسمي وشبه الرسمي أن اللاجئين السوريين يخلقون حالة من الفوضى في سوق العمل من خلال التردد في تسوية أوضاعهم. في جلساتنا مع اللاجئين، قد يجادل البعض بأنهم لا يرون فائدة من التقدم بطلب للحصول على تصريح العمل. لديهم مخاوف من أن الحصول على تصريح عمل رسمي قد يعرض التدفق المنتظم للمساعدات الذين يحصلون عليه من برنامج الأغذية العالمي للخطر. ويُجادل آخرون بأن عملهم الموسمي يلزمهم بالتنقل، وأن العقد يقيد قدرتهم على المبادرة بالتنقل للبحث عن فرص جديدة في كل مكان^٤. وكما أوضحت خولة عبد الله، ميسر مجتمعي من منظمة تمكين، في ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٣، فهذا يوصف بـ «متهاة تصريح العمل»، وكما صورها لينر وتورنر ٢٠٢٠، يؤدي إلى تحول اللاجئين إلى سوق العمل غير الرسمي «يمكن أن تشمل عملية الحصول على تصريح عمل استعادة الوثائق المصادرة، والتقدم بطلب للحصول على وزارة الداخلية بطاقة خدمة (Moi)، وفحص أمني، والحصول على عقد إيجار أو بيان عنوان من المفوضية، ودفع رسوم الإدارة والشهادات الصحية، والرسوم التي يتم تطبيقها بشكل غير متسق عبر مديريات العمل». (لينر وتيرنر ٢٠٢٠).

العديد من العمال المهاجرين المصنفين مثل اليمنيين والسودانيين وأغلبية اللاجئين السوريين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي إما لأنهم يفتقرون إلى تصاريح العمل تمامًا أو يعملون في قطاعات مختلفة عن تلك المحددة في تصاريحهم الأصلية. يعد هذا النوع من (عدم) تنظيم العمال في سوق العمل جانبًا مهمًا من جوانب الحكم النيوليبرالي (Lenner and Turner 2020). فهو يتيح المزيد من تحرير أسواق العمل ويساهم في الضغوط للتنازل عن الأجور.

14 Despite the fact that International Labour Organization (ILO) has been supporting projects for Recognition of Prior Learning (RPL), during the fieldwork, the researchers did not come across individuals who had their experience valued as a way to establish avenues for professional growth

للوصول إلى فرص العمل بشكل منتظم هناك عدد من الوسائل التي يجب مراعاتها كما هو موضح في الجدول:

القطاع	ما هو المطلوب	لمن
الزراعة	تصاريح العمل، التأمين الصحي، الاشراف والمتابعة من وزارة العمل	للأردنيين وغير الأردنيين
البناء والخدمات الوضيعة	تصريح العمل من قبل وزارة العمل والمديريات التابعة لها	لغير الأردنيين إعفاء اللاجئين السوريين فقط من الرسوم، وبالتالي فإن الدفع أقل من السعر الرسمي
القطاع الخاص وشركات التصنيع	عقد العمل مع تسجيل في الضمان الاجتماعي	للأردنيين وغير الأردنيين
العمل الحر	تصريح مزاولة المهنة صادر من البلدية	للأردنيين وغير الأردنيين
المهن المنزلية	تسهيل إجراءات الحصول على رخصة العمل المنزلي	لغير الأردنيين

وفقاً للميثاق، تم تصنيف تصاريح العمل للاجئين إلى ثلاثة أنواع:

١. التصاريح الصادرة بناءً على العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل في قطاعات محددة تحددها وزارة العمل. يتم إصدار هذه التصاريح سنوياً وتتوقف على توفر فرصة العمل وموافقة صاحب العمل.

٢. تصاريح العمل المؤقتة لغير الأردنيين في الوظائف كثيفة العمالة، مثل البناء والانشاءات، وعادةً لمشاريع محددة مثل النقد مقابل العمل، تتراوح مدة هذه التصاريح من ٤٠ يومًا إلى ستة أشهر.

٣. تصاريح العمل المرنة خصيصًا للاجئين السوريين، مما يسمح لهم بالعمل في جميع أنحاء الأردن دون قيود جغرافية. تصدر هذه التصاريح عن الاتحاد العام للعمال، وتتطلب من العمال المساهمة بنسبة ١٠٪ من دخلهم في إدارة الضمان الاجتماعي.



Work permits for Syrian workers from 2016-2022

304,303

The number of work permits in all Jordanian governorates

157624

The number of work permits in the targeted governorates

10009

Mafraq

48110

Zarqa

97660

Irbid

1702

Maan

143

Aqaba

تصاريح العمل للاجئين السوريين في بعض القطاعات خلال 2023 / 1 / 31 حسب النوع الاجتماعي



البناء



328 1567

إمدادات المياه وإدارة النفايات



23 163

التصنيع



232 372

الغابات وصيد الأسماك



15 475

أنشطة السوق العقاري



0 11

أنشطة الإقامة وخدمات الطعام



0 135

النقل والتخزين



0 32

تجارة الجملة والتجزئة
إصلاح المركبات النقل



9 290

وبحسب الأرقام الرسمية، تجاوز عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين ٣٥٠ ألفاً حتى الآن. ومع ذلك، فإن العديد من اللاجئين السوريين، وكذلك اللاجئين الفلسطينيين (الغزافية)، والعراقيين، واليمنيين، والسودانيين، لا يملكون تصاريح عمل. وبالتالي، فإنهم يخاطرون بالانخراط في أسواق العمل غير الرسمية، مما يعرضهم لمخاطر مختلفة. كما تجاهل الميثاق جميع مجموعات اللاجئين الأخرى، إمكانية تحقيق التنمية طويلة الأجل من خلال الفشل في دمج هؤلاء العمال اللاجئين في الشركات القائمة من خلال عقود طويلة الأجل. وكان من الممكن أن يؤدي مثل هذا النهج إلى تعزيز اندماجهم الاجتماعي والمساهمة بشكل كبير في استقرار الاقتصاد. وقد ثبت أن تنفيذ تصاريح العمل المؤقتة في قطاعات محدودة، كجزء من خطة التنمية الاستراتيجية، غير كاف في توفير الاستقرار للعمال اللاجئين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلد المضيف ضمن الهدف الأوسع المتمثل في «تحويل الأزمة إلى فرصة» (تسواباس ٢٠٢٢)، «فرصة لتغذية النظام الريعي المعتمد على المساعدات الدولية» (المرجع نفسه).

وعلى مستوى اللاجئين، بدت الفرصة سانحة كرد فعل على الأزمة. ففي تحليله للتقاطع بين الإنسانية وأجندات العولمة النيوليبرالية، يؤكد شيمني (١٩٩٨) أن أيديولوجية الإنسانية استخدمت لغة حقوق الإنسان لتبرير المخاوف الأمنية في خطاب اللاجئين. وقد أدى هذا النهج إلى عدم وضوح الفئات القانونية والأدوار المؤسسية، والتأكيد على العودة إلى الوطن باعتباره الحل الوحيد، وتعزيز أجندة الليبرالية الجديدة في مجتمعات ما بعد الصراع. ونتيجة لذلك، أدى ذلك إلى تقويض منهجي لمبادئ الحماية وحقوق اللاجئين. (في إيستون كالبريا ٢٠١٩).

إن حصول اللاجئين على الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية، كما يرى بيتس (٢٠٢٢)، له أهمية أساسية لثلاثة أسباب: الحقوق، والرعاية الاجتماعية، والسياسة. إن الاستقرار الذي يتم تأمينه من خلال درجة من المشاركة «الظاهرة» و«القانونية» داخل الأسواق المحلية والوطنية سوف يفعل عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين وتحقيق نتيجة مرنة تعود بالنفع على السوق الاقتصادي والمجتمع المضيف.

ولتجاوز القيود التي يفرضها تصريح العمل، سعى عدد لا يحصى من الأفراد الذين أجرى فريق البحث مقابلات معهم إلى اتباع استراتيجيات (على المستوى المحلي) تمنحهم الفرصة للتنقل في سوق العمل. هذه الفرص موجودة كما يوضحها الجدول أدناه:

الجنسية						القطاعات
العاملون المهيمون في القطاع %	اللاجئون السودانيون/ العمال المهاجرين	اللاجئون/اليمنيون/ العمال المهاجرين	عراقي	أردنيون	سوريون	
سوريون	-	-	-	بقيادة سائق الحافلة	بقيادة الشاويش	العمل المجتمعي في مستوطنات الخيام أو المزارع غير الرسمية
المصريين والأردنيين الفلسطينيين من	-	-	مع عمال آخرين بشكل متقطع	بقيادة عامل أردني	بقيادة عامل سوري	البناء والعمل في مجموعات
العمال غير العرب/ آسيا	-	-	قليل جدا	أرقام متواضعة	عدد متواضع من السوريين في العقبة والزرقاء والمفرق ومعان	الصناعات التحويلية
متنوع	الباعة الجائلين	الخطاطون وصناعة المواد الغذائية والتموين	توزيع المواد الغذائية والضيافة والخدمات في الحفلات والأماكن المغلقة	جميع المجالات	حرفي وميكانيكي وإصلاح	العمل الحر
	-	-	-	قامت نساء أردنيات بالتسجيل لدى المنظمات غير الحكومية المحلية وتقدمن بطلب للحصول على شهادة الأعمال المنزلية	سيدات سوريات مسجلات لدى المنظمات الحكومية المحلية وتقدمن بطلب للحصول على شهادة الأعمال المنزلية (للسوريات استثنائياً)	الأعمال المنزلية
٥٠٪ أردنيين مقابل ٥٠٪ سوريين	-	-	-	مرة أو مرتين في العام	مرة واحدة في السنة، لمدة ٤٠ أسبوعاً / ٣ أشهر	المال مقابل العمل

لقد أثرت عدة عوامل على قدرة كل من الأردنيين المحليين واللاجئين إلى الوصول إلى أسواق العمل المهنية والتقنية على النحو الآتي:

- أ) المهارات المكتسبة من خلال التدريب أو المعرفة الحرفية الموروثة أو التدريب الميداني في ورش العمل.
- ب) القدرة على الابتكار وإظهار مهارات تنظيم المشاريع.
- ج) ظروف البيئة المحيطة ومدى توفر رأس المال المادي.
- د) امتلاك رأس المال الاجتماعي المستمد من التفاعلات الجماعية وجهود التواصل.

أ.التدريب: المهارات، المهارات الموروثة

عند دراسة مسألة المهارات والخبرات السابقة، يظهر تفاوت كبير بين الطلب على المهارات المهنية والتقنية وظروف سوق العمل السائدة في الأردن، ويمتد إلى ما هو أبعد من المناطق الحضرية ليشمل الاقتصادات الريفية أيضاً. إن تحول الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد قائم على الخدمات في المقام الأول¹⁰ دفع الأفراد إلى مواصلة التعليم المدرسي والعالى، مما أدى إلى واحدة من أدنى معدلات الأمية في الشرق الأوسط. يعد الالتحاق بالبرامج الأكاديمية مفضلاً بين الأردنيين، ويرجع ذلك جزئياً إلى جاذبية العمل في القطاع العام، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، وخاصة بين الإناث (٨٠,٢٪) والذكور (٢٥,٤٪) (فينيكس ، ٢٠٢٠). وعلى المستوى الوطني، تتضح الجهود التي يبذلها التدريب في مجال التعليم التقني والمهني لجذب المزيد من الشباب من خلال إدخال مواضيع جديدة ومبادرات منسقة بشكل جيد.

« أنهيت امتحانات الثانوية العامة والتوجيهي وحصلت على معدل ٧٥٪ وهو ما يمكن أن يؤهلني إلى الجامعة، لكنني اخترت الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني مع اهتمام بالطهي وأن أصبح طاهياً. كانت رسوم المعهد باهظة الثمن بعض الشيء، لكنني أخذت عدة دورات تدريبية. أنا الآن أعمل في مصنع بسكويات لمستثمر سوري وأعمل في تخصصي " (022-Aq-J أردني، ٢٣/٠٦/٢٠٢٣-العقبة)

وقد أدى تدفق الشباب من المناطق المتضررة من النزاع إلى توفر خبرات ووجهات نظر متنوعة حول ثقافة العمل والمهارات المهنية. وكان هذا التدفق ملحوظاً بشكل خاص في قطاعات مثل التصنيع، حيث يوجد تقسيم واضح للعمل. غالباً ما يشغل العمال الأردنيون مناصب في خط الإنتاج، في حين أن الأدوار الفنية والمهام المتخصصة غالباً ما يشغلها سوريون بسبب الخبرة السابقة لديهم في قطاع التصنيع في بلدهم. وتعكس هذه الديناميكية مزيجاً من الخبرات والمساهمات من السكان المحليين واللاجئين على حد سواء، مما يسלט الضوء على الطبيعة التكاملية لمجموعات مهاراتهم داخل المشهد الصناعي.

”العمال على خط الإنتاج هم الأردنيون ولكن العمال الفنيون والمتخصصون سوريون، وبعضهم مهندسون ولديهم تخصص في إصلاح الآلات في المصنع.“
(J-MN 042 - مستثمر أردني، مدينة الروضة الصناعية، 2022/8/31، محافظة معان).

وفي المفرق، سلّط رئيس بلدية مغير السرحان الضوء على التأثير الكبير للاجئين السوريين، مشيراً إلى دورهم في تنويع مشهد المطاعم والطهي وثقافة العمل في المنطقة. وعلى وجه التحديد، ساهم اللاجئون السوريون في رفع جودة الطعام داخل المجتمع، وإدخال أطباق وتقنيات ووصفات جديدة أثرت المطبخ المحلي. علاوة على ذلك، أدى وجودهم إلى إحداث تحولات في ثقافة العمل بشكل أوسع، وغرس فيها عناصر المرونة والقدرة على التكيف. من خلال مهاراتهم المتنوعة وأخلاقيات العمل وروح المبادرة، عزز اللاجئون السوريون مناهجاً من الابتكار والإنتاجية، ودعوا الأردنيين المحليين للانضمام إليهم في هذا النوع من العمل المهني الذي يتفوقون فيه في ترك بصمة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمدينة المفرق. ويؤكد هذا التحول التفاعل الديناميكي بين الهجرة والتبادل الثقافي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل المنطقة. ”شبابنا الأردني اليوم يقبل على العمل، ولم يقبله قبل سنوات قليلة. ثقافة خفية تغلغلت فينا جميعاً من خلال المساهمات الإيجابية التي قدمها لنا اللاجئون السوريون“ (اجتماع في البلدية 2022/11/2).

مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الوطني في الأردن عام 2020



في المناطق الريفية في الأردن، وخاصة في مناطق مثل المفرق والرمثا وإربد والعقبة، جرت تحولات كبيرة حفزها تدفق اللاجئين السوريين، الذين يأتي الكثير منهم من القرى أو الريف السوري، ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة فافو، فإن 69٪ من اللاجئين السوريين ينحدرون من خلفيات ريفية، وسعيًا إلى إعادة تهيئة أجواء القرية والحفاظ على أسلوب حياتهم القائم على الزراعة، اختار بعض اللاجئين الاستقرار في القرى الأردنية، لا سيما في المفرق وإربد. وهنا، سعوا إلى إعادة إنشاء مجتمعاتهم داخل مستوطنات الخيام غير الرسمية التي أقيمت على الأراضي الزراعية، والتي غالبًا ما تكون مستأجرة من ملاك الأراضي. على الرغم من أنها لا تشكل سوى 4٪ من اللاجئين في الأردن¹⁶، إلا أن هذه المجتمعات الريفية المخصصة قدمت مساهمات ملموسة في القطاع الزراعي، حيث ضاعفت إنتاجها من 2٪ في عام 2017 إلى 4٪ في عام 2023¹⁷، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة ليس فقط إلى ارتفاع أعداد اللاجئين ولكن أيضًا إلى العرض الموسع وتنوع المنتجات الزراعية التي تسهلها القوى العاملة المتاحة في القطاع الزراعي

«أعمل في الزراعة منذ 11 عامًا. عملت في جميع مزارع القويرة/العقبة وقمت بكل شيء، حصدت، قطفت منتجات الموسم، وحرثت الأرض من العشب. العمل هنا كان مميزاً وأجره مرتفع إذا ما قورن بأماكن أخرى، دينار ونصف»
(AQ 036-J، سوري، القويرة 3/7/2023)

بالإضافة إلى اللاجئين السوريين، ترك اللاجئون اليمنيون أيضًا بصماتهم على المشهد الثقافي والاقتصادي في الأردن، وخاصة في مدينة معان جنوب الأردن. من خلال الاستفادة من خبراتهم في الخياطة وتقاليد الطهي اليمني، أنشأ اللاجئون اليمنيون أعمالاً مزدهرة، بما في ذلك محلات الخياطة التي تنتج الملابس التقليدية مثل الثوب العربي والمطاعم المتخصصة في المطبخ اليمني، مع التركيز على أطباق الأرز واللحوم، بالاستفادة من مهاراتهم الموروثة وتراثهم الثقافي العريق، لم يتمكن اللاجئون اليمنيون من توفير سبل العيش لأنفسهم فحسب، بل ساهموا أيضًا في التنوع الثقافي والحيوية الاقتصادية للمجتمعات المضيفة لهم، مما يجسد المرونة في سعيهم لتحقيق الاستقرار والازدهار في المجتمع المضيف.

ب. مهارات الارتجال وريادة الأعمال

يظهر كل من الأردنيين المحليين واللجئيين في الأردن روح رائعة في مجال ريادة الأعمال وهم يتغلبون على التحديات ويبحثون عن فرص اقتصادية وسط القيود التي تفرضها الدولة. وينبع هذا الدافع لريادة الأعمال من عوامل مختلفة، بما في ذلك الحاجة إلى سبل العيش في مواجهة القيود الاقتصادية، والرغبة في الاستقلال والاكتفاء الذاتي، والاعتراف بطلب السوق على السلع والخدمات.

أحد السبل الرئيسية التي يمارس من خلالها الأردنيون واللجئون المحليون مهاراتهم في ريادة الأعمال هو إنشاء الشركات الصغيرة والمتاجر. وعلى الرغم من الحواجز التنظيمية والعقبات البيروقراطية التي تفرضها الدولة، فإن الأفراد من كلا المجتمعين يجدون طرقاً مبتكرة لتجاوز هذه القيود وإقامة مشاريعهم.

«لقد بدأت عملي الخاص في مجال المخازير في عام ٢٠٢٠ بسبب توقف زوجي عن العمل. لدي ١٢ فرداً في عائلتي. لقد بدأت بالخبز التقليدي وخبز النوتيللا وبدأت بالمشاركة في المعارض على المستوى الوطني. في عام ٢٠٢٢ استأجرت محلاً وبدأت صفحتي على مواقع التواصل الاجتماعي بالتوزيع»
(J-AQ 012 - أردنية، ١٤/٦/٢٠٢٣ م، محافظة العقبة).

لكي يتمكن الأردنيون من تأسيس مشروعهم الخاص (متجر، محل، شركة محدودة)، من المتوقع أن يقوموا بالتسجيل في إحدى الوزارات لإنشاء ملف تجاري (سواء التجارة والصناعة أو وزارة التموين)، التقدم بطلب للحصول على رخصة مهنية للعمل المنزلي من البلدية، وللجئيين الحق في تأسيس مشاريعهم الخاصة أيضاً. يختلف التمويل المطلوب حسب الترخيص المكتسب لمتجر أو شركة أو مستثمر. وقد يختار بعض اللجئيين العمل بشكل غير رسمي، والاستفادة من الشبكات غير الرسمية والقنوات التجارية لممارسة الأعمال التجارية خارج الأطر التنظيمية الرسمية. وقد يختار آخرون إقامة شراكات أو تعاونات مع شركات أردنية راسخة للوصول إلى الموارد والأسواق والخبرات التي لا يمكن لهم الوصول إليها كرجال أعمال فرديين.

«ليس لدي تصريح عمل، وإذا تقدمت بطلب للحصول على تصريح مرن، فسأحتاج إلى دفع مستحقاتي للضمان الاجتماعي وليس لدي قدرة على القيام بذلك. إذا كنت أرغب في إنشاء متجري الخاص، فيجب أن يكون لدي رأس مال جيد، وهو ما لا أملكه. لقد ابتعدت عن الشراكة مع أردني لأنني كنت أتوقع حدوث مشاكل»
(J-MQ 020 - سوريا، ٢٠٢٣/٠٥/١٢، محافظة المفرق).

خلال عملنا الميداني في الزرقاء، واجهنا موقفًا يجسد التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون السابقون في غزة الذين يسعون إلى إنشاء أعمال تجارية في الأردن، من خلال الشراكات مع مواطنين، حيث شارك اثنان من هؤلاء اللاجئين تجاربهم مع فريقنا، وسلطوا الضوء على ضرورة الشراكة مع الأردنيين للتغلب على تعقيدات مشهد إنشاء عمل محلي. وعلى الرغم من جهودهم للتعاون وتجميع الموارد مع الشركاء الأردنيين، إلا أنهم واجهوا الخيانة والاستغلال. وفي كلتا الحالتين، وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم قد تعرضوا للخيانة من قبل شركائهم الأردنيين، الذين لم يفشلوا في الالتزام باتفاقاتهم فحسب، بل هددوا أيضًا باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم. وتؤكد هذه التجربة مدى ضعف اللاجئين الفلسطينيين السابقين في قطاع غزة في بيئة الأعمال في الأردن.

وذكرت بعض رائدات الأعمال أسبابًا مختلفة لبدء أعمال تجارية من المنزل، مع ظهور المتطلبات المالية باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية في جميع الحالات تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، أعربت العديد من النساء عن رضاهن الكبير عن مساعيهن الريادية، وسلطن الضوء على تحول هواياتهن إلى مشاريع تجارية قابلة للحياة. وسعى بعض رواد الأعمال إلى تحقيق أهداف محددة، بما في ذلك تطوير مبادرات صديقة للبيئة أو توفير الخدمات الأساسية مثل السباكة أو تركيب الألواح الشمسية. وأخيرًا، أكدت العديد من النساء على التأثير الإيجابي لعملهن على سلامتهن العقلية وثقتهن بأنفسهن، معتبرات أن ريادة الأعمال هي بمثابة وسيلة للإنجاز والتمكين.

علاوة على ذلك، يسعى الأردنيون المحليون واللاجئون على حدٍ سواء إلى تطوير مهاراتهم ومواهبهم وخلفياتهم الثقافية لتحديد فرص السوق المتخصصة وتلبية متطلبات المستهلكين المحددة. وقد يشمل ذلك تقديم سلع أو خدمات متخصصة مصممة خصيصًا لتناسب تفضيلات مجتمعاتهم أو الاستفادة من الاتجاهات الناشئة على وسائل التواصل الاجتماعي وفجوات السوق. على سبيل المثال، يمكن للاجئين ذوي الخبرة في الحرف اليدوية التقليدية إنشاء ورش عمل أو متاجر حرفية لعرض مهاراتهم الحرفية وتراثهم، مما يجذب العملاء المحليين والدوليين المهتمين بالمنتجات الأصلية المصنوعة يدويًا.

”أعمل في مجال المواد الغذائية وأقوم بإعداد الوجبات السورية لمن يطلبها. هذه هي تجربتي الأولى. حصلت على تدريب في أحد مراكز التدريب المهني هنا في العقبة لمدة ثلاثة أشهر على إنتاج الغذاء ومعني دبلوم معتمد ورخصة لمزاولة المهنة منذ عام ٢٠١٨. أمارس هذا العمل منذ ٩ سنوات وليس لدي تسجيل [لا مع غرفة التجارة ولا من البلدية لأنه لا يجوز لها إعطاء تراخيص في العقبة تحديدًا]. عندي ات اتفاقيات مع المطاعم والفنادق بالإضافة إلى الطلبات التي أحصل عليها من الجيران.“

(J-AQ 009 - سورية، ٢٠٢٣/٦/١، محافظة العقبة).

تقدم المنظمات غير الحكومية الممولة من خلال خطة الاستجابة الأردنية في جميع المحافظات مجموعة كبيرة ومتنوعة من برامج التدريب المهني المجانية قصيرة المدى للاجئين، مثل دورات اللغة الإنجليزية ودورات الحاسوب والدورات التدريبية المستقلة عبر الإنترنت ودروس زيادة الأعمال مع التركيز على إدارة القروض الصغيرة والبناء والسباكة، الخياطة والتفصيل، المكياج ومستحضرات التجميل الأخرى، ميكانيكا السيارات، الضيافة، الخبز والحلويات، وغيرها. ويستخدم اللاجئون، الموجودون في المناطق الحضرية، هذه الدورات التدريبية لمتابعة العمل مباشرة بعد انتهاء البرنامج .

غالبًا ما تكون المساعي الريادية للأردنيين واللاجئين المحليين مدفوعة بشعور بالمرونة والتصميم على التغلب على التحديات. وعلى الرغم من مواجهة العوائق الهيكلية مثل محدودية الوصول إلى رأس المال المالي، وفرص العمل الرسمية، والدعم المؤسسي، يُظهر الأفراد من كلا المجتمعين قدرة على المتابعة والإبداع في إيجاد مسارات بديلة للتمكين الاقتصادي. وقد يشمل ذلك تجميع الموارد ضمن شبكاتهم الاجتماعية، أو البحث عن فرص التمويل الأصغر، أو الاستفادة من فرص الإقراض غير الرسمية لتمويل مشاريعهم التجارية.

ج. العواصم الاجتماعية والماحية: المجتمع المعاد إنشاؤه

يقوم اللاجئون في كثير من الأحيان بإعادة بناء الهياكل المجتمعية في البلدان المضيفة لتأسيس شعور بالأمان والانتماء والدعم أثناء البحث عن الفرص الاقتصادية. تتضمن هذه العملية تشكيل شبكات اجتماعية غير رسمية وطقوس ثقافية وأنشطة اقتصادية تتكيف مع الهياكل المجتمعية الموجودة مسبقًا في بلدانهم الأصلي. تساهم هذه الروابط الاجتماعية والفعالية الجماعية والرقابة الاجتماعية غير الرسمية في مرونة المجتمع ورفاهيته كما جادل سامبسون وآخرون (٢٠٠٢). وقد ظهر هذا المجتمع المعاد تأسيسه في هيكل مستوطنات الخيام غير الرسمية حيث يجتمع المجتمع القادم من منطقة/منطقة/قرية أو حتى محافظة مغلًا كعائلة واحدة ويعملون مغلًا في المزارع. وكان القرب من المزارع ميزة بالنسبة لهم ولمالك الأرض. وهذا يعني أن العاملين في المزارع، وعلى رأسهم الشاويش، يعملون في الصباح ويتوقفون في وقت مبكر من بعد الظهر. وقد يستأنفون العمل في وقت لاحق من بعد الظهر حتى وقت مبكر من المساء بعد أن يأخذوا استراحة الغداء.

في الصباح الباكر؛ تجتمع النساء الأردنيات العاملات في المزارع، ليقبلهن سائق الحافلة الذي يلعب دور الشاويش في خلق مجتمع النساء العاملات في القرى. في حين تتمكن العاملات في هذا السياق من تنظيم أنفسهن كشبكة اجتماعية، فإن المسافة للوصول إلى المزارع تمثل تحديًا. «مسافة العودة من القرى إلى المزارع قد تستغرق ٥ ساعات

يومياً»)

ج-م ن أردنية الشريعة / معان ٢٦/٨/٢٠٢٣). أما متوسط دخل النساء ١٦٠ افيلغ ١٦٠ دينارًا

شهرًا.

خلال البحث الميداني في أربع محافظات مختلفة في الأردن، لاحظ الفريق باستمرار أنماطًا نابغة من الثغرات في تطبيق القانون، وديناميكيات السلطة الراسخة، والتسلسلات الهرمية التي تستغل العمال. ومن المؤسف أن الحماية الاجتماعية تصبح في كثير من الحالات سلعة قابلة للتفاوض بالنسبة للعمال الذين هم في أمس الحاجة إليها، ولكن في كثير من الأحيان يتنازلون عنها.

وكشفت نتائج الدراسة عن أشكال مختلفة من الاستغلال الذي يواجهه العمال اللاجئون في القطاعات الأربعة المدروسة في سوق العمل، بدءًا من العمل الإضافي غير مدفوع الأجر والأجور المنخفضة إلى الابتزاز والتهديدات والإساءة اللفظية والتمييز، التي يرتكبها كل من أصحاب العمل والمستفيدين من خدماتهم. غالبًا ما يحد هذا الاستغلال من وصول العمال إلى أنظمة العدالة والحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في الشعور بالغبرة عن المجتمع المضيق. ويؤدي الخوف من ترحيل اللاجئين إلى بلادهم إلى تفاقم الوضع، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى التزام الصمت وتحمل الاستغلال بدلًا من المخاطرة بالمطالبة بالحقوق.

«إذا ذهبت إلى الشرطة أو تجرأت على المطالبة بحقوقتي ضد صاحب العمل، فيمكنه التشهير بي وجعلي أخسر فخرًا أخرى مع أصحاب العمل الآخرين، وسيقدم توصية سيئة وسيتم رفضي. أفضل الصمت.»
(J-ZQ 010-1 يماني، 2022/26/04)

يؤدي التأخير في دفع الأجور، خاصة في الحالات التي لا يوجد فيها عقود عمالية رسمية بين العمال وأصحاب العمل، إلى تفاقم استغلال العمال بطرق شتى؛ فمثلًا يخلق عدم استقرار مالي للعمال الذين قد يعتمدون على الأجور في الوقت المناسب لتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. وبدون الحصول على أجور منتظمة، فإنهم يكافحون من أجل إعالة أنفسهم وأسرهم، مما يؤدي إلى زيادة التوتر والمصاعب.

«عملت لمدة ستة أشهر في ورشة بناء. لقد أخبرني صاحب المنزل/صاحب العمل أنه سيدفع لي أجري على دفعات. وعندما انتهيت أخبرني أنني لم أفعل ما يريد وبالتالي رفض أن يدفع لي باقي مستحقاتي. لن أحصل على شيء إذا طلبت المساعدة من الجهات المعنية أو المحامين خاصة أنه لم يكن لدينا عقد»
(J-MQ 0021 سوري 6/6/2023 المفرق).

في "سوق العمل الذي يطارده الاقتصاد غير الرسمي المنتشر على نطاق واسع، والذي ينعكس في الثغرات في لوائح العمل والأعمال مثل تجنب تطبيق الحد الأدنى للأجور" (٢٠٢٤ DTDA)، فإن غياب العقد يترك العمال دون اللجوء القانوني لإنفاذ حقوقهم للدفع في الوقت المناسب. وفي مثل هذه الحالات، يستغل أصحاب العمل عدم وجود اتفاق رسمي لحجب أو تأخير الأجور بشكل تعسفي، مع العلم أن العمال لا يتمتعون إلا بالقليل من الحماية القانونية. وهذا الخلل في توازن القوى يربح كفة الميزان لصالح أصحاب العمل، مما يترك للعمال خيارات محدودة للانتصاف.

«العمل متعب للغاية؛ نحن نقضي طوال اليوم في قطاف الطماطم، ثم ننتهي من قطاف النباتات الأخرى والكبريتات الخطرة التي يتم رشها غالبًا على النباتات، للعناية بالتغليف. إذا قررت يومًا عدم الذهاب إلى العمل بسبب آلام ظهري وساعات العمل الطويلة من الساعة ٦ صباحًا حتى الساعة ١٢ ظهرًا. ثم من الساعة ٦ مساءً حتى الساعة ١٠ مساءً، يهددونني بإخراجي قسرًا من المخيم الذي أقطن به. (J-MQ ٠١٩٠١٤/٦/٢٠٢٣ المفرق)

يتسم الإطار القانوني المتعلق بالعمل في الأردن بالتعقيد، وهو متشابك مع المبادئ الدستورية، والقوانين الوطنية، والشريعة الإسلامية، بينما يحمل كل ذلك بصمة العادات القبلية. شهدت السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات القانونية، لا سيما فيما يتعلق بقانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون الخدمة المدنية. قانون العمل لعام 1996 هو التشريع الأساسي الذي ينظم علاقة العمل.

«كنت مدربة على الحرف اليدوية لدى إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث كان عقدي يتجدد كل ثلاثة أشهر. كان عملي من الساعة 9 صباحًا حتى الساعة 3 مساءً، وعلى العقد، لأنني كنت أقوم بأعمال تدخل ضمن الوظائف المغلقة، كان مسمى وظيفتي متطوعًا. لقد دفعت فقط مقابل أجور النقل بالحافلة. لم يكن لدي راتب، ولم يكن لدي ضمان اجتماعي مع أنني كنت أعمل تمامًا مثل زملائي الأردنيين الآخرين. (J-MQ 009 لاجئ سوري، المفرق 24/05/2023)

ومن خلال العديد من الإصلاحات، كان آخرها في عام 2019، تم تحسين بعض الأسس الأساسية المتعلقة بالأجور والعمل الإضافي وإجازة الأبوة وإجازة السنوية ورعاية الأطفال والتقاعد والنزاعات، مما يعزز مشاركة المرأة في سوق العمل. تم تقديم تعديلات عمالية جديدة إلى البرلمان في أوائل عام 2023، بما في ذلك ضمان بيئة عمل آمنة للنساء، وسن قوانين صارمة ضد التحرش في مكان العمل، وتنظيم توظيف العمالة المهاجرة.

غالبًا ما ترتبط صناعات البناء والتصنيع بظروف عمل خطيرة، مما يشكل مخاطر صحية كبيرة على العمال. تعرضت المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) لانتقادات من نشطاء حقوق الإنسان بسبب المخاوف بشأن استغلال العمال ذوي الأجور المنخفضة داخل هذه المناطق. ومع ذلك، هناك إمكانية للمناطق الاقتصادية الخاصة لدعم ممارسات العمل الأخلاقية إذا تمت إدارتها بالشكل الصحيح. ومن بين لاجئي قطاع غزة السابقين، يعتبر العمل في المصانع الصناعية "الأكثر استقرارًا واستدامة". على الرغم من بعض القضايا المتعلقة بانتهاك حقوقهم في العطل أو الإجازات المرضية، إلا أن العمل مستقر لأنه يوفر وسائل النقل، وراتب منتظمة بناءً على عقد موقع يتضمن أيضًا الحماية الاجتماعية وجدول عمل واضح.

وفي قطاع الصناعة، أعربت العديد من العاملات السوريات عن صعوبات في الحصول على عقود مدتها ثلاثة أشهر من أصحاب العمل. وفي الغالب ما يستخدم أصحاب العمل هذه العقود قصيرة الأجل لتجنب دفع رسوم الضمان الاجتماعي لكل عامل، لأنها قابلة للتجديد فقط وفقًا لتقدير صاحب العمل.

«أثناء الزيارة التفتيشية من وزارة العمل، كان صاحب العمل (صاحب المصنع) يجمعنا جميعاً، نحن الذين نوقع عقوداً مدتها ثلاثة أشهر بانتظام، ويضعنا في غرفة صغيرة ويحبسنا. وفي أحد الأيام، تم استدعائي للتوقيع على ورقة، والتي اعتقدت أنها العقد المعتاد لمدة ثلاثة أشهر، وتبين أنهم وقعوني على استقالتي".
(MQ 033-، لاجئ سوري، المرفق 16/06/2023)

وفي عام ٢٠٢١، وكجزء من الإصلاحات القانونية، تم إجراء تحسينات لتنظيم القطاع الزراعي، ومنها: حماية حقوق العمال. منع التمييز. توفير التغطية القانونية للعمال بموجب هذا القانون. والجدير في الذكر أن العمال الزراعون قنحوا حق رفع الدعاوى القضائية وتقديم الشكاوى أمام مفتشي العمل لأول مرة، مما سمح لهم بالوصول إلى المحاكم والإعفاء من رسوم تصريح العمل أو الإقامة. ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات لم ترقى إلى مستوى التوقعات، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة تصاريح العمل للعمال المهاجرين، الذين يشكلون غالبية القوى العاملة في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تم التغاضي عن الأحكام المتعلقة بإجازة الأمومة ورعاية الأطفال والتأمين الصحي المتساوي للعاملات في الاقتصاد غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، لا يلزم القانون المزارع التي تضم ثلاثة عمال أو أقل بتسجيل الموظفين في الضمان الاجتماعي (DTDA ٢٠٢٤).

وعلى الرغم من وجود هذا الإطار القانوني، فإن الواقع هو أن غالبية اللاجئين، إلى جانب بعض الأردنيين، يعملون في القطاع غير المنظم. وهذا يعرضهم لمخاطر مختلفة ويعرضهم للتمييز، مما يُقيد كرامتهم الإنسانية وقدرتهم على تأمين ظروف عمل لائقة. ومن الواضح أن هذا يساهم في أوضاعهم غير النظامية. ويمتنع اللاجئون عن الحصول على تصاريح عمل لأسباب عديدة، منها الخوف من فقدان إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية. كما إنهم يشعرون بالقلق من أن الحصول على تصريح عمل قد يعرض أهليتهم للحصول على المساعدة المناسبة، خاصة بالنظر إلى الطبيعة غير المستقرة لعملهم، مما قد يتركهم دون أي مصدر للدخل إذا فقدوا وظائفهم، الأمر الذي يخلق حلقة مفرغة من عدم اليقين.

أ. التمييز والوصم

عندما كنت أعمل في الصندوق الأردني الهاشمي، كان يُسأل: كيف يتم تشغيل هذا السوري في الصندوق الأردني الهاشمي!!! في الأشهر الستة الأولى تعرضت للتحرش رغم أن المشروع ممول من المفوضية لكن مكان العمل كان في الصندوق الأردني. كانت هذه فترة صعبة بالنسبة لي، فقد تعرضت للإساءة اللفظية، واستخدام كلمة سوري/ لاجئ بطريقة مهينة. لقد عانيت من ذلك، وكان الأمر أشبه بالوصم“
(J-MA ٠٧، لاجئ سوري، ٢٩/٦/٢٠٢٢، معاً)

أفاد اللاجئون عن تعرضهم للتمييز والوصم في مكان العمل، الأمر الذي يتعارض مع خطة الاستجابة الأردنية بدعوتها للاندماج الاجتماعي ولكنه يعيق أيضاً كل الجهود لإعادة بناء سبل عيشهم. كان التمييز ضد المرأة في مكان العمل مصدر قلق، حيث تسلط الحالات القبلية عنها الضوء على الحالات التي لم يتم فيها تلبية احتياجاتهن وحقوقهن بشكل كافٍ. تواجه المرأة في كثير من الأحيان أشكالاً مختلفة من التمييز، ومنها: عدم المساواة في الأجر. محدودية فرص التقدم. نقص الدعم لتحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والأسرة.

«المرأة العاملة لا تأخذ حقاً في الحصول على الساعة الواحدة المخصصة لها للرضاعة، ولا تُمنح أبداً ٣٠ ديناراً لرعاية الأطفال أثناء وجودها في العمل“
(اجتماع مناقشة J-AQ ٨/٧/٢٠٢٣ العقبة)

إضافة إلى ذلك، قد يؤدي التحرش والتحيز القائم على نوع الجنس إلى خلق بيئات عمل عدائية، مما يزيد من إعاقة فرصة مشاركة المرأة ونجاحها في القوى العاملة.

«كنت مريضًا بفيروس كوفيد ١٩ وحصلت على إجازة مرضية لمدة ١٤ يومًا. عند عودتي، علمت أنهم أوقفوني عن العمل. لقد تم توقيعي على عقد جديد ولم يأخذوا في الاعتبار تجربتي السابقة. كانوا يعلمون أنني المعيل الوحيد ولا أعرف سوى القليل عن اللوائح والقوانين. وعندما تقدمت بشكوى إلى مديرية العمل لم أتمكن من الحصول على أي من حقوقي منهم لأنهم يدعمون المستثمر الأجنبي.»
(J-ZA) أردني في مصنع الألبسة، ٢٠٢٢/٩/١٠

ولا تنتهك هذه الممارسات التمييزية حقوق المرأة فحسب، بل لها أيضًا آثار ضارة على رفاهيتها العامة وتمكينها الاقتصادي. وعندما يتم تجاهل احتياجات المرأة في مكان العمل، فإن ذلك يؤدي إلى الإستمرار في عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الأدوار التقليدية للجنسين، مما يحد ويقلل من حصول المرأة على فرص النمو المهني والاستقلال الاقتصادي. ولا تشبه الأجور اليومية للاجئين السوريين في الأراضي الزراعية الأجور اليومية للمرأة الأردنية في المزارع. وعلى كل منهما أن يدفع العمولة للشويش، لكن صافي ما يحصل عليه الأردني في الساعة هو دينار ونصف دينار أردني (دولار واحد)، بينما يحصل السوري على دينار أردني واحد (٧٠ سنتًا). وفي حوار المهنيين، أعربت النساء الأردنيات عن قلقهن من الانحياز للعمال اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بمزايا أفضل من المضيف المحلي. وأكدوا أن السوريين يعيشون في المزرعة مجانًا، وهم مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يمكنهم من الحصول على المساعدات الغذائية والاحتياجات اليومية. وهم لا يعرفون سوى القليل عن ظروف معيشتهم في الخدمة الدولية للبحث عن المفقودين وعن استنفاد موارد المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين، مما يزيد من خطر تعرضهم للخطر.

“إن التقنين وعدم إنفاذ لوائح سوق العمل قد أفاد أصحاب العمل ” وفقًا لليزر وتيرنر (٢٠٢٠). يمكن للعمليات الاجتماعية للتمييز والوصم أن تعيق بشكل كبير جهود إعادة بناء سبل عيش اللاجئين، مما يؤدي إلى محدودية فرص العمل والمعاملة غير العادلة.

«قمت بتلميع سيارة لشخص أردني هنا في معان . وبعد خمس سنوات، جاء ليهددني بأن أقوم بالعمل مرة أخرى مجانًا لأنني لم أقم به بالشكل الصحيح. لم يستطع أن يفعل هذا بأردني أبدًا»
(J-MA ٢٦، لاجئ سوري، ٢٣/٧/٢٠٢٢، معاً).

ومن خلال فهم التفاعل المعقد بين هذه العمليات الاجتماعية، يصبح من الواضح أن معالجة التحديات التي يواجهها اللاجئون في إعادة بناء سبل عيشهم من خلال العمل تتطلب نهجًا شاملاً يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ب. ديناميات الطاقة

وتعكس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أوجه عدم المساواة النظامية التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة والمهمشة ، بما في ذلك اللاجئين . وتؤدي السياسات والممارسات التمييزية، مثل قوانين العمل التقييدية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، إلى تفاقم نقاط الضعف لدى النساء. اللاجئين، مما يؤدي إلى زيادة تهميشهم وحرمانهم من حقوقهم (حنفي وآخرون ٢٠١٢). ولا يحد عدم المساواة الهيكلية من فرص اللاجئين في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل إنه يشكل أيضًا ديناميكيات السلطة داخل القطاع الإنساني، وقدرتهم على تلبية الاحتياجات المتنوعة لدوائهم الانتخابية. يجد اللاجئون والأردنيون المهمشون أنفسهم محصورين بين الحاجة إلى العمل وكسب العيش وسلطة صاحب العمل وقدرته على تجاوز القوانين وعدم تطبيقها.

يتم مراعاة التسلسل الهرمي في مكان العمل دينياً. كل شخص يتمسك بموقعه الرقابي بقوة مخولة للتقليل من شأننا كعمال”
(J-ZQ 8/11/2022- جلسة الزرقاء النقاشية)

في المصنع، يكون الهيكل الهرمي واسع النطاق، بدءًا من المشرف، يليه المشرف المباشر، ثم مكتب الموارد البشرية، وأخيرًا الإدارة. وخارج نطاق المصنع، تمتد الرقابة إلى مديرية العمل على مستوى المحافظة. وفي هذا الإطار الصارم، ينحصر العمال في مساحات اجتماعية وجغرافية محدودة. وتخضع ظروف عملهم لرقابة شديدة، مع فرض قيود على فترات الراحة وحتى زيارات بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يحصلون على الحد الأدنى من الإجازات وغالبًا ما يُطلب منهم العمل خلال العطلات الوطنية. من المتوقع أن يتحمل العمال الإساءة اللفظية من المدراء دون احتجاج وليس لديهم وسيلة لطلب زيادة الأجور أو تحسين ظروف عملهم، لا يترك هذا النظام الهرمي والاستبدادي مجالًا كبيرًا للعمال للدفاع عن حقوقهم أو التعبير عن مظالمهم.

وفي القطاع الزراعي، تظهر ديناميكيات السلطة من خلال بنية معقدة وهرمية، وفي قاعدة هذا الهيكل يقوم الشاويش، المسؤول عن تجميع العمال من رجال ونساء وأطفال، الذين يقيمون على جزء من الأرض التي يزرعونها بموجب اتفاق مع صاحب الأرض. يتبع الشاويش الذي يشرف على سير العمل. وقد يتم شغل هذا الدور في الوقف بواسطة عامل أردني أو مصري، حيث يشرف الأخير أيضًا على مهام مثل إدارة المياه والتعامل مع المدفوعات للعمال السوريين. ويتبع أيضًا بدور الوكيل الذي يتصرف نيابة عن مالك الأرض، ويتمتع بسلطة إدارية كبيرة داخل التسلسل الهرمي .

وفي قمة هذا الهرم يجلس مالك الأرض، ويتمتع بسلطة كبيرة مستمدة في المقام الأول من رأس المال المالي. وفي الوقت نفسه، يمارس الشاويش الرقابة الإدارية على العمليات اليومية. ضمن هذا الهيكل، يخضع العمال لتوجيهات وتقديرات هذه المستويات المختلفة من السلطة، ويساهم كل منها في الممارسة الشاملة للسلطة. ولا تقتصر ديناميكيات السلطة ضمن هذا الإطار على مستوى واحد، بل تتغلغل في جميع أنحاء التسلسل الهرمي بأكمله، وتشكل تجارب وتفاعلات العاملين داخل القطاع الزراعي.

ج. المنافسة بين الأردنيين واللجئيين

تعد المنافسة بين الأردنيين واللجئيين في سوق العمل قضية متعددة الأوجه تتأثر بعوامل مختلفة. غالباً ما يشير الأردنيون الذين يتركون وظائفهم إلى ظروف عمل وخصائص وظيفية غير مناسبة، مثل مسافة التنقل وساعات العمل الطويلة، كأسباب مهمة لمغادرتهم، وتؤدي قضايا النقل، وخاصة التي تؤثر على النساء، إلى تفاقم هذا الاتجاه، مع انخفاض فرص العمل بنسبة 0٠ في المائة بسبب تحديات التنقل. تتمتع المرأة السورية التي تعيش في مخيمات اللجئيين السوريين بمزايا أكبر في العمل في القطاع الزراعي مع عائلتها على بعد مسافة قصيرة من مسكنها.

خلافاً لبعض الحجج التي تشير إلى أن غير الأردنيين يتفوقون على السكان المحليين في المناصب التي تم إنشاؤها حديثاً. وفقاً لتقرير فافو (2020)، يتنافس السوريون بشكل أساسي مع العمال المهاجرين بدلاً من المواطنين الأردنيين، ولم يتسببوا في تفاقم نتائج سوق العمل للأردنيين بشكل كبير في المناطق التي بها أعداد كبيرة من اللجئيين.

وتشعر البلدان المضيفة، بما في ذلك الأردن، بالقلق تجاه الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الكلي لمشاركة اللجئيين في سوق العمل، مثل زيادة البطالة والتضخم، والضغط على الموارد المحلية. إن الدور المتلاشي للمجتمع الدولي في تمويل احتياجات الأردن هو الذي يؤثر بشكل أكبر على الاقتصاد وليس على الدور النشط لللاجئين.

وتسلط التحديات العملية في سوق العمل الضوء بشكل أكبر على الفوارق بين الأردنيين واللاجئين، على سبيل المثال، غالباً ما يواجه السوريون المشاركون في برنامج النقد مقابل العمل قيوداً، مثل تجديد عقودهم مرة واحدة فقط سنويًا للقيام بمهام قصيرة الأجل في الحدائق البلدية، وفي المقابل، يستفيد الأردنيون من الشبكات الاجتماعية للوصول إلى المزيد من فرص العمل على مدار العام، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين المجموعتين.

بشكل عام، يتميز سوق العمل في الأردن بالتقسيم بين الأردنيين والعمال المهاجرين واللاجئين، حيث تقبل كل مجموعة أجورًا وظروف عمل مختلفة. واستجابة لذلك، نفذت الحكومة تدابير لتنظيم المشاركة في سوق العمل، بما في ذلك الحصص الخاصة بقطاعات معينة والقيود المفروضة على بعض المهن للمهاجرين. وتتطلب معالجة هذه التحديات اتباع نهج سياسي شامل يحقق التوازن بين احتياجات المجتمعات المضيفة واللاجئين مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

أ.بين الاستغلال والتغريب

اللاجئون وغيرهم من الفئات الأردنية المهمشة أنفسهم في وضع محفوف بالمخاطر، وغالباً ما يقعون بين الاستغلال في ظروف العمل السيئة ومشاعر الغربة أو الاغتراب. بالنسبة للاجئين، دعت خطة الاستجابة الأردنية إلى جانب الاتفاق إلى الإدماج الاجتماعي من خلال الفرص الاقتصادية. يعكس عملنا الميداني أن اللاجئين من جميع الجنسيات والأردنيين الذين يعيشون في المناطق النائية المهمشة يضطرون في كثير من الأحيان إلى قبول فرص العمل في القطاعات التي تتميز بانخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة وظروف العمل غير الآمنة. وعلى الرغم من أن بعض القطاعات كانت مفتوحة أمامهم، إلا أنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية ويواجهون الاستغلال من قبل أصحاب العمل عديمي الضمير الذين يسعون إلى الاستفادة من وضعهم الضعيف. في هذه البيانات، غالباً ما يعاني الأردنيون واللاجئون المستضعفون من معاملة دون المستوى المطلوب، بما في ذلك عدم كفاية الأجور، وانعدام الأمن الوظيفي، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية أو المزايا الأساسية الأخرى مثل الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

ب. التكامل على المدى الطويل: ضد الإرادة السياسية

وتعهد المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١٤ بتقاسم عبء التكاليف الاقتصادية والمالية مع الأردن لاستقباله للاجئين في المنطقة التي أتوا منها، وتزويدهم بالخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها. على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية "تحملت الحكومة تكلفة وعبء كبيرين نتيجة انخفاض تمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وهذا ينعكس في مستحقي الدعم والمساعدة في القطاع الصحي" والمستويات التعليمية والبيئات المحلية المضيفة لهؤلاء اللاجئين".^{١٩} ويشهد التمويل تراجعاً تدريجياً لأنه أصبحت هناك أولويات أخرى «منها أزمة أوكرانيا وأزمات عديدة في أوروبا ساهمت في تراجع هذا التمويل بشكل كبير».^{٢٠}

بلغ حجم تمويل خطة استجابة الأردن للأزمة السورية للعام الماضي ٦٦٣ مليون دولار أمريكي من أصل ٢,٢ مليار دولار بنسبة ٢٩,٢٪، و بحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي أشارت إلى أن القيمة من العجز في تمويل الخطة بلغ نحو ١,٦١٢ مليار دولار بنسبة ٧٠,٨ في المائة.^{٢١}

ويهدف التمويل المخصص، الذي قدمته منظمات مثل لجنة الإنقاذ الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها، إلى دعم الاعتماد الذاتي الاقتصادي للاجئين السوريين من خلال التدريب المهني، ومبادرات التمويل الصغير، وبرامج دعم سبل العيش. والجدير بالذكر أن هذا التمويل كان مخصصًا حصريًا للاجئين السوريين ولم يشمل اللاجئين من خلفيات أخرى.

اتبعت المشاريع والبرامج المنفذة بهذا التمويل في الغالب نهجًا نيوليبراليًا، مع التركيز على التدريب قصير المدى لإعداد المستفيدين للدخول إلى سوق العمل. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات لم تعطي الأولوية للمشاريع واسعة النطاق التي تتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية الأوسع للأردن، كما أنها لم تهدف إلى دمج اللاجئين على المدى الطويل في مشاريع التنمية. وعلى الرغم من صياغة الميثاق كأداة لتعزيز القدرة على الصمود من خلال التنمية، فقد دعم التمويل المخصص في المقام الأول المشاريع قصيرة الأجل التي زودت اللاجئين السوريين بموارد الطوارئ للحفاظ على إقامتهم في الأردن.

قد لا يعكس مصطلح "الاندماج" بشكل دقيق واقع اللاجئين السوريين في الأردن، نظرًا للتحديات التي يواجهونها، لا سيما في الوصول إلى قطاعات محدودة والتعامل مع وضعهم القانوني غير المؤكد. علاوة على ذلك، تمثل الإرادة السياسية في الأردن عقبة كبيرة أمام جهود التكامل. وعلى الرغم من الضغوط والمساعدات الدولية، أبدت الحكومة الأردنية تردّدًا في احتضان اللاجئين السوريين بشكل كامل، ويتأثر هذا التردد بعوامل مختلفة، بما في ذلك المخاوف بشأن ضغوط الموارد والبنية التحتية، والتوترات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، والاعتبارات السياسية المتعلقة بالاستقرار المحلي والإقليمي.

علاوة على ذلك، قد تكون هناك ديناميكيات سياسية أوسع تؤثر على الإحجام عن دمج اللاجئين من جميع الجنسيات، بما في ذلك فلسطيني غزة السابقين. موقع الأردن الجيوسياسي في منطقة مضطربة، بما في ذلك قربه من سوريا والعراق وفلسطين المحتلة، ويتأثر بالصراعات المستمرة في الشرق الأوسط. وهذا يشكل نهجها في إدارة اللاجئين. قد تكون المخاوف بشأن الأمن والسيادة والاستقرار هي التي تحدد القرارات المتعلقة بدمج اللاجئين.

ج. مسارات تكميلية للقطاع الخاص: حل اقتصادي

وتقدم المسارات التكميلية، كما اقترحتها منظمات مختلفة مثل منصة الحلول الدائمة، وموهبة بلا حدود، وغيرها، حلًا اقتصاديًا محتملاً لمعالجة محنة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان. تهدف هذه المسارات إلى توسيع الوسائل المنظمة التي يمكن للاجئين من خلالها تحقيق حلول مؤقتة أو دائمة لاحتياجاتهم من الحماية الدولية. على عكس برامج إعادة التوطين التقليدية، قد توفر المسارات التكميلية الإقامة والوضع الدائمين الفوريين أو تقدم حلولاً قصيرة المدى من خلال حقوق الإقامة المؤقتة والتأشيرات المختلفة، والتي يمكن أن تتطور إلى حلول أكثر استدامة بمرور الوقت عندما يصبح الوضع أكثر أمناً. ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه المسارات إبلاغاً واضحاً بتفاصيلها وآثارها على المستفيدين. في حين أن إعادة التوطين توفر عادة الإقامة الدائمة والحماية، فإن القبول من خلال المسارات التكميلية قد يوفر في البداية وضغاً قصير الأجل، وغالباً ما يرتبط بأنشطة محددة مثل تنقل العمالة أو المنح الدراسية. وعلى الرغم من ذلك، يجب الحفاظ على بعض ضمانات الحماية، بما في ذلك الحماية من الإعادة القسرية وتوفير مسار واضح للحصول على وضع طويل الأجل، على النحو المبين في ورقة الاعتبارات الرئيسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المسارات التكميلية.

وقد التزمت دول مثل أستراليا وكندا والمملكة المتحدة بنقل مواهب اللاجئين من خلال برامج هجرة ذوي المهارات الماهرة وتعهدت بمزيد من المرونة لمقدمي طلبات اللاجئين لمنع الاستبعاد غير العادل، وعلى مدى السنوات المقبلة، خصصت هذه البلدان ما يزيد على بضعة آلاف من التأشيرات للاجئين الذين يسعون إلى الهجرة الماهرة. يوفر كل برنامج قائم فرضاً فريدة للاجئين للمساهمة في اقتصادات ومجتمعات البلدان المضيفة لهم مع ضمان حمايتهم ورفاههم.

الحل المقترح، والذي يعمل حالياً على نطاق محدود، ينطبق فقط على دول معينة في جميع أنحاء العالم. إن الدعوة إلى توسيع نطاق البلدان التي تقبل اللاجئين من جميع الجنسيات من شأنها أن تعزز سبل عيش اللاجئين في الدول المجهزة للاستفادة من رأس مالها البشري ومواردها التعليمية والاقتصادية. وإذا شارك الأردن ودول عربية أخرى في هذا المسار التكميلي إلى جانب مشاركة القطاع الخاص، فسيسمح ذلك للأردن بالاستثمار في أعداد أقل من اللاجئين بنفقات أقل، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لدولة مثل الأردن، ذات الموارد المتواضعة، أن تعمل على تحسين رأس المال البشري لعدد أقل من اللاجئين. ويدعو هذا النهج إلى تقاسم المسؤولية الدولية بين البلدان على مستوى العالم، وليس فقط تلك الموجودة في الشمال العالمي لإنشاء صندوق يحافظ على هذا الحل.

إلى المجتمع الدولي

- يعد الاستثمار في التمويل للأردن أمرًا بالغ الأهمية لضمان استمرارية الخدمات الأساسية للاجئين من جميع الجنسيات، وتشمل هذه الخدمات مجموعة واسعة من الجوانب الهامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الرعاية الصحية والتعليم والمأوى والتنمية الفكرية والاجتماعية والتوظيف، ومن خلال توفير التمويل الكافي، يستطيع الأردن الحفاظ على البنية التحتية والموارد اللازمة وتعزيزها لدعم رفاهية وكرامة اللاجئين، بغض النظر عن جنسيتهم. إن التمويل المستدام للأردن أمر لا غنى عنه لدعم حقوق وكرامة اللاجئين من جميع الجنسيات، وضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية وتعزيز رفاهيتهم أثناء مواجهة تحديات الزواج.
- تعزيز التمويل المخصص للأردن، واستهداف المبادرات الاقتصادية الكبيرة على وجه التحديد، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات مثل الزراعة وتربية الحيوانات، حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا نسبيًا. وينبغي أن يهدف هذا الاستثمار إلى الاستفادة من رأس المال البشري للاجئين، الذين يمكنهم المساهمة بخبراتهم في تعزيز سبل العيش المستدامة لكل من اللاجئين خلال الفترة الانتقالية والمجتمعات المضيفة.

إلى الحكومة الأردنية

- حاجة متزايدة إلى قانون الهجرة المحلي في بلد كان تاريخياً بمثابة ملاذ آمن للاجئين، ولقد أصبح إنشاء وحدة متخصصة للإشراف على شؤون اللاجئين والمهاجرين والمغتربين الأردنية أمرًا لا غنى عنه، وستلعب هذه الوحدة دورًا حاسمًا في تنسيق وإدارة الجوانب المختلفة للهجرة داخل البلاد، بما في ذلك تدفق اللاجئين، وإدماج المهاجرين في المجتمع، وهجرة المواطنين الأردنيين. وسيضع مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لقبولهم وإقامتهم وتوظيفهم والحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتضمن القانون أحكامًا لمعالجة قضايا مثل الاتجار بالبشر والتهرب والاستغلال، وبالتالي تعزيز حماية الفئات السكانية الضعيفة.
- هناك حاجة إلى مرصد سوق العمل الذي يستضيف قاعدة بيانات حول احتياجات سوق العمل، وينبغي أن تكون قادرة على التقاط الاحتياجات المتقاطعة عبر مختلف التركيبة السكانية، بما في ذلك السكان في المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية والإناث والذكور.

إلى القطاع الخاص

- وتوفر المسارات التكميلية، التي يدعمها القطاع الخاص، وسيلة لإشراك اللاجئين المؤهلين الذين يمتلكون مهارات مهنية وتقنية ومهنية، وتغطي الاستثمارات والمشاريع في كل من المناطق الحضرية والريفية. إن إنشاء صندوق مخصص لتسهيل انتقال اللاجئين من القطاع غير الرسمي إلى الصناعات المعترف بها رسمياً والتي تتمتع بحقوق مضمونة أمر ضروري.

إلى الشركاء الإقليميين والدوليين

- المشاركة مع أصحاب المصلحة الإقليميين لوضع استراتيجية لنمو التنمية: تعزيز المشاركة الهادفة مع جميع أصحاب المصلحة، واستكشاف التعاون في إنشاء مشاريع واسعة النطاق قد تستوعب بما في ذلك اللاجئين، في تصميم وتنفيذ الحلول للتصدي للتحديات التي يواجهها السكان النازحون.

إلى المفوضية

- إعطاء الأولوية لحماية اللاجئين من خلال ضمان إعطاء الأولوية لجميع المبادرات لرفاهية اللاجئين، بهدف تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتمكين.

- Al Kilani, Saleh (2014) 'A duty and a burden on Jordan', Forced Migration Review. <https://reliefweb.int/report/jordan/impact-refugees-participation-labour-market-decent-work-and-social-cohesion-examples-and-evidence-two-ilo-programmes-jordan-issue-83-article-11>
- Almasri, Shaddin (2024) Jordan's Syrian Refugee Response and Discriminatory Development Aid at MERIP
- Betts 2022 Socio-economic integration – what is it, and why does it matter? At Forced Migration Review, Vol 71, Oxford
- BETTS, A. & COLLIER, P. 2015. Help refugees help themselves: let displaced Syrians join the labor market. *Foreign Affairs*, 94, NA.
- BETTS, A. & COLLIER, P. 2017. *Refugee : rethinking refugee policy in a changing world*, New York, NY, Oxford University Press.
- BRADLEY, M. 2014. *Refugee Repatriation : Justice, Responsibility and Redress*. Cambridge:Cambridge University Press.
- BRADLEY, M., MILNER, J. & PERUNIAK, B. 2019. *Refugees' roles in resolving displacement and building peace : beyond beneficiaries*. Washington, DC: Georgetown University Press.
- Chimni, B. S. (1998) The geopolitics of refugee studies: A view from the South. *Journal of refugee studies*, 11(4): 350-374
- Davies, B. 1991. "The Concept of Agency: A Feminist Poststructuralist Analysis." *Social Analysis* 30: 42-53.
- Durable Solutions Platform, Talent Beyond Boundaries, Action Against Hunger, Danish Refugee Council, International Rescue Committee, Norwegian Refugee Council, Oxfam and Save the Children (2022). *Identifying Barriers and Opportunities to Labor Mobility Pathways for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon*. Research Report.
- ILO 2021 Impact of work permits on decent work for Syrians in Jordan, Report, ILO
- Easton-Calabria (2018), *Subjects of Self-Reliance: A critical history of refugees and development*, PhD thesis , Oxford University

- Easton-Calabria, E., and N. Omata. 2018. "Panacea for the Refugee Crisis? Rethinking the Promotion of 'Self-reliance' for Refugees." *Third World Quarterly* 39 (8): 1458-1474.
- Emma Empociello 2021 The Jordan Compact's Failure to Create Jobs and Power Exports: Explaining a Missed Opportunity <https://noria-research.com/mena/the-jordan-compact-failure-to-create-jobs-and-power-exports/>
- Hicks Laurie E. (1994) *Social Reconstruction and Community in Studies in Art Education* Vol. 35, No. 3 (Spring, 1994), pp. 149-156
- Jacobson, M (2019) *Refugees' Roles in Resolving Displacement and Building Peace: Beyond Building prave* edited by Megan Bradley, James Milner, Blair Peruniak
- Lenner, K. & Turner, L. (2018). *Making Refugees Work? The Politics of Integrating Syrian Refugees into the Labor Market in Jordan.* *Middle East Critique* 1–31.
- Lenner , Kataerina- "Biting Our Tongues": Policy Legacies and Memories in the Making of the Syrian Refugee Response in Jordan. *Refugee Survey Quarterly*.
- Tsourapas Gerasimos (2022) *The Jordan Compact , Migration Governance and Asylum Crisis* project paper, https://www.magyc.uliege.be/upload/docs/application/pdf/2022-05/d.2.6_v3_april2022.pdf
- Liempt, I V., & Staring, R. (2020). 'Homemaking and Places of Restoration: Belonging Within and Beyond Places Assigned to Syrian Refugees in the Netherlands'.
- Lyons, Kate (2018) "Aid for Trade and the Humanitarian Development Nexus: Lessons from the Jordan Compact." *Journal of International Development* 30, no. 5 (2018): 843-61.
- Mencutek, Zeynep Sahin , Nashwan, Ayat J (2019) *Perceptions About the Labor Market Integration of Refugees: Evidences from Syrian Refugees in Jordan in*
-
- Phenix for Sustainable Development (2023) *Study of employment and self-employment opportunities for Jordanian and refugee women, after the impact of COVID-19, under an inclusive and environmental approach, MPDL , movement for peace, Spain*
- Phenix (2020) *Overcoming socio-cultural barriers in choosing professional disciplines, report, Amman*

- Pincock, K., A. Betts, and E. Easton-Calabria. 2020. *The Global Governed? Refugees as Providers of Protection and Assistance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sampson, Robert J., Jeffrey D. Morenoff, and Thomas Gannon-Rowley (2002) "Assessing 'Neighborhood Effects': Social Processes and New Directions in Research." *Annual Review of Sociology* 28 443-78.
- Tiltnes,, Åge A. , Huafeng Zhang and Pedersen, Jon (2019) *The living conditions of Syrian refugees in Jordan Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps*, Fafo, Oslo.
- Wilkenson, Frank 2007 *Neo liberalism and New Labor Policy, economic performance, historical comparison and future prospects* in *Cambridge Journal of Economics* Vol 31, pp 817-843
- Internet Sources:
- Hussein, Jalal challenges in the labour market. https://docs.google.com/document/d/1y7Q2EjH_UkcpQRXBMUU_RRefw3yiBbECf0vt19B9LVE/edit
- *Shrinking Horizons for Hope: Syrian refugees reflect on their priorities on durable solutions after a decade in displacement* <https://resourcecentre.savethechildren.net/document/shrinking-horizons-for-hope-syrian-refugees-reflect-on-their-priorities-on-durable-solutions-after-a-decade-in-displacement/>
- Samiksha S *Social Processes: The Meaning, Types, Characteristics of Social Processes*
- <https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/social-processes-the-meaning-types-characteristics-of-social-processes/8545>
- <https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/social-processes-the-meaning-types-characteristics-of-social-processes/8545>

